سوريا في مواجهة النزاع الاجتماعي المزمن

(الخروج من المأزق الراهن أو الانغماس فيه)

Syria in the Face of Protracted Social Conflict

باسل حفار

حزيران/مايو 2025

#نفكر_لنعمل

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS
IDRAK

فهرس

خلاصات أساسية.....3

مقدمة 5

النزاع الاجتماعي المزمن: المفهوم والنماذج التفسيرية 7

الإطار النظري العام للنزاع الاجتماعي المزمن.....7

الأسس البنيوية للنزاع الاجتماعي المزمن.....8

ديناميكيات استمرار وتفاقم النزاع الاجتماعي المزمن 9

أهمية المفهوم لفهم النزاعات المعاصرة.....10

السمات الأربع الأساسية للنزاع الاجتماعي المزمن 10

خصائص مميزة للنزاع الاجتماعي المزمن.....12

تحليل النزاع المزمنة 14

الآثار والتداعيات.....15

النماذج التفسيرية الأخرى للنزاعات الاجتماعية المزمنة.....16

نظرية الحاجات الإنسانية الأساسية – جون بورتون 16

نظرية الهوية والهويات القاتلة – أمين معلوف.....17

نظرية الحرمان النسبي – تيد روبرت غور 19

مدخل الدولة الفاشلة – روبرت روتبرغ 20

نظرية بناء السلام الإيجابي – يوهان غالتونغ 21

نظرية العنف الرمزي – بيير بورديو.....23

نظرية الإجحاف العرقي – مدارس تفسير النزاعات الإثنية.....24

البنية العميقة للنزاع السوري: الجذور التاريخية والتحولات الراهنة 26

الجذور البنيوية العميقة للنزاع السوري.....26

تأسيس الكيان السوري الحديث: الإرث العثماني والانتداب الفرنسي.....26

هشاشة الهوية الوطنية وفشل بناء الانتماء الجامع.....28

عسكرة الدولة وصعود الحكم العسكري–الحزبي.....28

مشروع البعث وهندسة المجتمع السوري.....29

التهميش الاقتصادي: التهميش البنيوي والتفاوت المنتِج للنزاع.....30

تغليب هوية مصطنعة وقمع التعدد الإثني والثقافي.....32

إدارة الانقسام المجتمعي عبر سياسات ("فرق تسد").....33

تعمّق الذاكرة الجريحة وتراكم مشاعر اللاعدالة.....35

خلاصة ختامية: تراكم الأسباب البنيوية خلف النزاع المزمن قبل الثورة 35
ديناميات النزاع السوري بعد سقوط النظام (2024)..... 37
النزاع السوري في طور جديد ما بعد سقوط النظام (ديسمبر 2024) 37
تحولات سياسية وإدارية بعد سقوط النظام (ديسمبر 2024)..... 38
استمرار النزاعات المجتمعية ولكن بأشكال أقل عنفاً 40
الطابع المركب للنزاع السوري..... 41
ديناميات النزوح الداخلي وإعادة التوزيع السكاني 42
صعوبة إعادة بناء عقد اجتماعي جديد..... 43
التحديات الاقتصادية والمعيشية وتأثيرها على الاستقرار..... 43
التدخلات الخارجية وإعادة تشكيل خرائط النفوذ في سوريا بعد 2024 44
أثر النزاع المزمن على مشروع بناء الدولة الوطنية..... 45
دروس من النزاعات المزمنة في العراق ولبنان وجنوب السودان 47
العراق بعد 2003: الدولة التي فُككت قبل أن تُبنى..... 47
لبنان بعد 1975: تسوية أنهت الحرب لكنها لم تبنِ دولة..... 48
جنوب السودان بعد 2011: الانفصال الذي ولد معه النزاع..... 48
استشراف مآلات النزاع وفرص بناء الدولة الوطنية المستقرة 50
السيناريو الأول: التعافي التدريجي وبناء دولة وطنية جديدة 51
السيناريو الثاني: استمرار التشظي والنزاعات المجتمعية منخفضة الحدة..... 52
السيناريو الثالث: الانزلاق إلى نزاع أهلي جديد 53
السيناريو الرابع: التسوية السياسية المفروضة خارجياً..... 54
عوامل الترجيح بين السيناريوهات 55
دروس واستنتاجات استراتيجية من تحليل السيناريوهات 57
الخاتمة: أين وصلنا في مسار الخروج من النزاع المزمن؟..... 60
ملاحق 63
المراجع 64

خلاصات أساسية

1. **النزاع في سوريا هو نزاع اجتماعي مزمن**: متجذر في هشاشة الهوية الوطنية، نتيجة غياب العقد الاجتماعي الجامع، والتفاوتات البنيوية الإثنية والطائفية والمناطقية، التي تكرست عبر عقود من بناء سلطوي معيق للاندماج الوطني.
2. **سقوط النظام السياسي في ديسمبر 2024 كشف عمق الأزمة البنيوية**: ولم يكن بحد ذاته كافيًا لإنهاء النزاع، بل أظهر أن معالجة الأزمة السورية تتطلب تفكيك البُنى الاجتماعية والسياسية التي غذّت النزاع لعقود.
3. رغم المظاهر المؤسسية للدولة الحديثة في سوريا، إلا أنّها **لم تبلغ في تاريخها الحديث مرحلة الدولة الوطنية الحديثة** بالمفهوم الأوروبي الكامل؛ حيث افتقرت إلى عقد اجتماعي شرعي، وتوازن فعلي بين السلطات، ودمج حقيقي للهويات المتعددة ضمن إطار وطني جامع.
4. **المرحلة الانتقالية الحالية تمثل عتبة تأسيسية دقيقة:** تمكنت سوريا من منع الانهيار الكامل أو التفكك الرسمي، لكنها لم تصل بعد إلى استقرار وطني راسخ، ولا تزال عرضة لمخاطر التشظي وإعادة إنتاج الانقسامات.
5. **الهوية الوطنية الجامعة لم تتبلور وتثبت بعد:** لذلك هي معرضة للتهديد من قبل الهويات الفرعية الطائفية والإثنية والمناطقية، مما يتطلب مشروع اندماج حقيقي يعيد تعريف الدولة بوصفها إطاراً للمواطنة المتساوية.
6. **العقد الاجتماعي الجديد شرط أساسي للخروج من النزاع:** ولا بد أن يؤسس على التعددية والعدالة الاجتماعية والسياسية، بما يضمن المساواة والاندماج الوطني الحقيقي.
7. **تحييد التدخلات الخارجية شرط لاستدامة أي مشروع وطني**: خصوصاً فيما يخص التهديدات الإسرائيلية والتدخلات الخارجية في العلاقة مع المكونات السورية.
8. **الاستقرار السياسي لا يمكن أن يسبق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي:** تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة، وتقليص الفوارق المناطقية والاجتماعية، يمثلان شرطين حاسمين لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع.
9. **إدارة المرحلة الانتقالية تحتاج إلى رؤية طويلة النفس وعمل تراكمي:** لا قفزات متسرعة أو تسويات شكلية، بل بناء مؤسساتي صبور ومنهجي يعالج الجذور العميقة للنزاع.

10. المؤشرات الواقعية -حتى الآن- تدل على أن **سوريا تسير – ببطئ– باتجاه سيناريو التعافي التدريجي:** مع تقدم ملموس في تثبيت وشرعنة السلطة، وتحسن نسبي في الأمن والخدمات، واستعادة تدريجية للشرعية الدولية.

11. **الخروج من النزاع الاجتماعي المزمن يتطلب معركة مزدوجة للوعي والمؤسسات:** فلا يكفي تغيير الأشخاص أو العناوين، بل يجب إعادة صياغة شاملة لوظائف الدولة وعلاقتها بمجتمعها.

12. **إصلاح العقيدة الأمنية الوطنية شرط أساسي لإعادة بناء علاقة الدولة بالمجتمع:** يجب أن تقوم الأجهزة الأمنية والعسكرية على حماية المجتمع والدستور، لا على حماية الأنظمة أو الطوائف أو الفئات المسيطرة.

13. **العدالة الانتقالية ركيزة أساسية لتحقيق المصالحة الوطنية:** إذ لا مصالحة وطنية حقيقية دون كشف حقيقة الانتهاكات، ومحاسبة المسؤولين عنها، وجبر الضرر للضحايا، في إطار عملية شفافة وعادلة ومدمجة ضمن بناء الدولة الجديدة.

مقدمة

رغم المظاهر المؤسسية التي طبعت الدولة السورية منذ منتصف القرن العشرين -من دساتير، وبرلمانات، وهيئات إدارية- إلا أنّها **لم تبلغ في أيّ مرحلة من تاريخها الحديث مرتبة الدولة الوطنية الحديثة** بالمفهوم الأوروبي الكامل؛ إذ افتقرت إلى عقد اجتماعي شرعي يُنظّم العلاقة بين السلطة والمجتمع، وغاب فيها التوازن الفعلي بين السلطات، كما فشلت في دمج الهويات الدينية والإثنية والمناطقية ضمن إطار وطني جامع يقوم على الاعتراف والمشاركة. لقد كانت الدولة السورية -في معظم أطوارها- كياناً سيادياً شكلياً تُديره سلطة مركزية مغلقة، تفرض هيمنتها لا عبر التوافق، بل عبر الاحتكار والاستيعاب القسري.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن انهيار الدولة لا يعني فقط تفكك مؤسساتها أو غياب الحكم المركزي، بل انهيار الفكرة الناظمة لها: أي تآكل شرعيتها، وضياع تمثيلها الفعلي، وتفتت وحدة الإقليم السياسي، وانهيار الهوية الوطنية التي تربط الجماعة السياسية ببعضها البعض، **فالمشروع الوطني لا ينهار حين تسقط الأنظمة، بل حين تفقد الجماعة الوطنية الإيمان بإمكان بناء الدولة الحديثة على أسس مشتركة**، من هذا المنظور، يمكن القول إنّ ما جرى في سوريا منذ عام 2011 لم يكن مجرد أزمة حكم، بل إعلان تفكك تدريجي لمشروع الدولة البعثية، في بنيته ومضمونه ومكانته الرمزية.

ومع تحول مشهد الثورة إلى صراع مسلح متعدد الأطراف، تصدّعت البنية السياسية والاجتماعية السورية، وتعمّقت الانقسامات الطائفية والإثنية والمناطقية، وتكثّفت التدخلات الإقليمية والدولية، ما جعل سوريا تدخل في طور معقّد من الصراع، يمكن توصيفه على أنّه نموذج لنزاع اجتماعي مزمن (Protracted Social Conflict)، وهو المفهوم، الذي طوّره الباحث إدوارد عازر، ويُحيل إلى نوع من النزاعات الممتدة، التي تتجاوز البُعد العسكري الظاهر لتعبّر عن أزمة عميقة في بنية العلاقة بين الدولة والمجتمع، من حيث التمثيل السياسي، وتوزيع الموارد، والاعتراف بالهويات، وضمان الكرامة والعدالة.

النزاع الاجتماعي المزمن ليس حالة طارئة، بل نمط من الصراع يُعيد إنتاج ذاته عبر الأجيال، ويتغذّى على غياب الحلول الجذرية، وتكلّس البُنى الحاكمة، واستمرار مظالم تاريخية لم تُعالَج.

غير أن التحوّل الأهم في مسار هذا وضع في سوريا جاء مع سقوط نظام الأسد في ديسمبر 2024، وهو حدث بالغ الدلالة لا يُعبّر عن انهيار كامل للدولة السورية، بقدر ما يشكّل نقطة انعطاف تاريخية في مشروعها الوطني. فالنظام البعثي، الذي دام لعقود، لم يكن حامياً للدولة بل كان أحد عوامل تقويضها، وتحويلها إلى أداة سيطرة سلطوية. لذلك، فإن ما حدث في 2024 لم يكن نهاية

للدولة، بل لحظة نادرة من التحرر من عبء السلطوية، وفتح الباب أمام إعادة تخيّل الدولة بوصفها عقداً وطنياً جديداً قابلاً للتأسيس.

في ظل السلطة الجديدة الناشئة، تتبلور ملامح أولية لمحاولة إعادة بناء الدولة على أساس تشاركي، يقرّ بالتعدد، ويعيد تعريف الشرعية على قاعدة التمثيل والمساءلة. غير أنّ هذه المحاولة تقف على أرض هشّة، تعترضها رواسب النزاع المزمن، ومخاوف الهوية، وبقايا النفوذ الخارجي، وصراعات الذاكرة والخطاب.

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تصور عن الأزمة السورية من منظور "**النزاع الاجتماعي المزمن**"، عبر تفكيك العوامل البنيوية التي غذّت الصراع قبل الثورة وخلالها وبعد سقوط النظام، وتقييم الفرص والتحديات أمام بناء عقد اجتماعي جديد يستجيب لتطلعات السوريين، وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مركزية مفادها أنّ **النظام البعثي، الذي سقط في ديسمبر 2024، لم يكن حاملاً لمشروع الدولة الوطنية الحديثة**، بل كان معطّلاً له، وأنّ لحظة سقوطه ليست إعلاناً بانهيار الدولة، بل فرصة تاريخية لاستنقاذ مشروعها المؤجّل وإعادة بنائها على أسس تعاقدية وتشاركية صحيحة.

كما تكتسب دراسة الحالة السورية أهمية مضاعفة لعدة اعتبارات:

أولاً: **لأن سوريا تقدم حالة نموذجية لانهيار مشروع دولة وطنية حديثة** تحت وطأة نزاعات اجتماعية مزمنة، ما يتيح اختبار النظريات المعاصرة حول الدولة الهشة والنزاعات الممتدة.

ثانياً: **لأن النزاع السوري تجاوز إطاره المحلي**، ليتحول إلى ساحة تجاذب إقليمي ودولي معقدة، ما يجعله نموذجًا فريدًا لتفاعل النزاعات الداخلية مع العوامل الخارجية.

ثالثاً: **لأن تفكيك هذا النزاع وفهم ديناميات الجديدة بعد 2024 يوفر فرصة لتطوير مقاربات** أكثر واقعية لبناء عقد اجتماعي جديد، يعيد تأسيس العلاقة بين المجتمع والدولة على أسس أكثر صلابة وشمولية.

وتنقسم الدراسة إلى المحاور التالية:

1. مفهوم "**النزاع الاجتماعي المزمن**" ونماذجه التفسيرية.
2. الجذور البنيوية للنزاع في سوريا منذ بدايات القرن الماضي.
3. دور حكم البعث في ترسيخ الصراع الاجتماعي المزمن في سوريا
4. ديناميات النزاع من اندلاع الثورة وحتى سقوط النظام في ديسمبر 2024.
5. مظاهر وخصائص النزاع الاجتماعي المزمن بعد سقوط النظام (ديسمبر 2024)
6. السيناريوهات التي تنتظر الحالة السورية والعوامل الترجيحية بينها.

النزاع الاجتماعي المزمن: المفهوم والنماذج التفسيرية

الإطار النظري العام للنزاع الاجتماعي المزمن

شهدت دراسات النزاعات تطوراً مهماً في سبعينيات القرن العشرين، مع بروز الحاجة إلى تجاوز النماذج التقليدية التي ركزت على النزاعات بين الدول القومية أو بين القوى العظمى خلال الحرب الباردة، في هذا السياق، برز مفهوم "**النزاع الاجتماعي المزمن Protracted Social Conflict**" الذي طوره الباحث "**إدوارد عازار**"[1]، كمحاولة لفهم نوع مختلف من النزاعات التي كانت تتفاقم داخل حدود الدول حديثة الاستقلال، خاصة في مناطق إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.
حيث رأى أن النزاعات التي تنشأ داخل المجتمعات المتعددة الهويات لا ترتبط فقط بالمصالح الاقتصادية أو السياسية، بل تتجذر في احتياجات الهوية والاعتراف والأمن الجماعي.

وفق عازار، تنشأ هذه النزاعات نتيجة غياب قدرة الدولة على استيعاب الهويات المتعددة، مما يؤدي إلى إحساس جماعات معينة بالتهميش البنيوي، فتتحول الهوية إلى أداة صراع بدلاً من أن تكون إطاراً للانتماء الجامع.

تطور مفهوم النزاع المزمن لاحقًا مع تطور دراسات "**الدولة الهشة**" و "**الدول الفاشلة**"، حيث تم الربط بين النزاعات الاجتماعية الممتدة وانهيار قدرة الدولة على إدارة التنوع وحل النزاعات داخليًا.

فالنزاع الاجتماعي المزمن ليس مجرد صراع عسكري أو سياسي تقليدي، وإنما نزاع بنيوي معقد، يتجذر في طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة الوطنية الحديثة، وقد لاحظ عازار أن معظم هذه النزاعات نشأت داخل مجتمعات تعاني من:

- هشاشة في بناء الهوية الوطنية
- ضعف المؤسسات الشرعية الجامعة
- غياب العدالة في توزيع السلطة والموارد
- تدخلات خارجية غذت الانقسامات الداخلية

[1] **إدوارد عازار** (1938 -1991) استاذ علوم سياسية من مواليد لبنان، درس العلاقات الدولية بجامعة ستانفورد التي حصل منها على شهادة الدكتوراة، وعمل بالتدريس بجامعة نورث كارولاينا وجامعة ولاية ميشيغان وجامعة ولاية سان فرانسيسكو. طور نظرية "الصراع الاجتماعي الممتد" والتي تعد أحد أهم نظريات الصراع في مبحث العلاقات الدولية. تراس عازار مركز التنمية الدولية وإدارة النزاعات (Centre for International Development and Conflict Management) بجامعة ميريلاند من العام 1981 للعام 1990، توفي في 1991 عن عمر يناهز الـ 53 اثر اصابته بمرض السرطان.

الأسس البنيوية للنزاع الاجتماعي المزمن

تتأصل النزاعات الاجتماعية المزمنة في مجموعة من الاختلالات البنيوية العميقة التي تعجز الدولة عن معالجتها بشكل فعال[2]، من أبرز هذه الأسس:

1. **الحرمان من الاحتياجات الإنسانية الأساسية (Basic Human Needs Deprivation):** يمثل العجز المستمر للدولة عن تلبية الاحتياجات الأساسية لجماعات معينة - كالأمن الجسدي، والهوية الثقافية، والمشاركة السياسية، والعدالة الاقتصادية - محركًا رئيسيًا للنزاع. عندما تشعر جماعة ما بتهديد وجودي أو بتهميش بنيوي يحرمها من حقوقها الأساسية، فإن ذلك يخلق بيئة خصبة للاحتجاج والعنف[3].
2. **أزمة الهوية (Identity Crisis):** تفشل الدولة الوطنية في كثير من الحالات في بناء هوية جامعة وشاملة تستوعب التنوع الإثني، والديني، واللغوي، والجهوي لمكوناتها. يؤدي هذا الفشل إلى شعور جماعات معينة بأن هويتها مهددة أو مهمشة أو غير معترف بها بشكل كافٍ، مما يدفعها إلى التمسك بهوياتها الفرعية كمصدر للانتماء والحماية، وقد يتحول هذا التمسك إلى دافع للصراع للمطالبة بالاعتراف والحقوق[4].
3. **أزمة التوزيع (Distribution Crisis):** يتفاقم النزاع المزمن عندما يكون هناك توزيع غير عادل للسلطة السياسية والموارد الاقتصادية بين مختلف الجماعات. يؤدي الإقصاء السياسي، والتهميش الاقتصادي، والحرمان التنموي لمناطق أو جماعات معينة إلى تراكم مظالم عميقة وشعور بالظلم، مما يجعل العنف وسيلة محتملة لتغيير هذا الواقع غير العادل[5].
4. **أزمة الشرعية وفشل الحوكمة (Legitimacy Crisis and Governance Failure):** عندما تفقد مؤسسات الدولة شرعيتها في نظر قطاعات واسعة من المجتمع بسبب انحيازها لجماعة مهيمنة، أو ممارستها للفساد والقمع، أو عجزها عن توفير الخدمات الأساسية وتحقيق العدالة، فإن ذلك يقوض العقد الاجتماعي ويفتح المجال أمام تحدي سلطة الدولة واستخدام العنف لتحقيق المطالب. فشل آليات الحوكمة الرشيدة في إدارة التنوع وحل النزاعات بشكل سلمي يمثل عاملًا حاسمًا في ترسيخ النزاع المزمن[6].

---

[2] Azar, E. E., Jureidini, P. A., & McLaurin, R. D. (2001). Protracted social conflict: Theory and analysis. University Press of Maryland.

[3] Burton, J. W. (1990). Conflict: Resolution and prevention. St. Martin's Press.

[4] Tajfel, H., & Turner, J. C. (1979). An integrative theory of intergroup conflict. In W. G. Austin & S. Worchel (Eds.), The social psychology of intergroup relations (pp. 33-47). Brooks/Cole.

[5] Gurr, T. R. (1970). Why men rebel. Princeton University Press.

[6] Rothstein, B. (2011). The quality of government: Corruption, social trust, and inequality in international perspective. University of Chicago Press.

ديناميكيات استمرار وتفاقم النزاع الاجتماعي المزمن

بمجرد أن تتأصل الجذور البنيوية للنزاع الاجتماعي المزمن، تبدأ مجموعة من الديناميكيات في العمل على إدامته وتعميقه عبر الزمن (Zartman, 2007). تشمل هذه الديناميكيات ما يلي:

الاستمرارية العابرة للأجيال (Intergenerational Continuity): تتحول الأحداث المؤسسة للنزاع، مثل أعمال العنف واسعة النطاق، والتمييز المنهجي، والتهجير القسري، إلى جزء من الذاكرة الجمعية للجماعات المتضررة. يتم تناقل روايات المظلومية والإقصاء عبر الأجيال من خلال التنشئة الاجتماعية، والتعليم، والممارسات الثقافية، مما يخلق دورات مستمرة من الشك وعدم الثقة بين الجماعات ويجعل تجاوز الماضي تحديًا كبيرًا (Halbwachs, 1992).

التشابك البنيوي (Structural Entrenchment): تصبح أبعاد النزاع المختلفة - السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية - متداخلة ومعقدة بشكل يصعب فصلها ومعالجتها بشكل منفصل. على سبيل المثال، قد يعزز التهميش الاقتصادي الشعور بالتمييز الثقافي، بينما يغذي الإقصاء السياسي مطالب الهوية والانفصال. هذا التشابك يجعل الحلول الجزئية غير فعالة وغالبًا ما يؤدي إلى إعادة إنتاج النزاع بأشكال جديدة (Woodward, 2002).

الحرمان النسبي (Relative Deprivation): ينشأ هذا الشعور عندما تدرك جماعة ما أنها محرومة من الحقوق أو الفرص أو الموارد مقارنة بجماعات أخرى داخل نفس المجتمع أو بمستوى توقعاتها. يمكن أن يؤدي هذا الشعور بالإجحاف إلى الغضب والإحباط، ويحفز المشاركة في الاحتجاجات أو حتى العنف كوسيلة لتغيير الوضع القائم (Gurr, 1970).

العنف المجتمعي الداخلي (Intra-communal Violence): مع استمرار النزاع وتصاعده، قد يتفكك النسيج الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية نفسها، مما يؤدي إلى ظهور أنماط من العنف بين الجماعات الفرعية أو حتى داخل نفس الجماعة. يساهم هذا العنف في تآكل الثقة وتعميق الانقسامات، ويجعل عملية المصالحة وإعادة بناء المجتمع أكثر صعوبة (Kaufmann, 1996).

التدويل البنيوي (Structural Internationalization): بمرور الوقت، يصبح النزاع الاجتماعي المزمن متشابكًا بشكل متزايد مع الديناميكيات الإقليمية والدولية. تسعى الأطراف المحلية للحصول على الدعم والاعتراف من قوى خارجية، بينما تجد القوى الإقليمية والدولية في النزاع فرصًا لتعزيز مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية. هذا التدخل الخارجي يمكن أن يغير ميزان القوى الداخلي، ويطيل أمد النزاع، ويعقّد جهود التسوية (Lake & Rothchild, 1998).

أهمية المفهوم لفهم النزاعات المعاصرة

يعتبر مفهوم "**النزاع الاجتماعي المزمن**" حجر الزاوية لفهم سلسلة واسعة من النزاعات التي انفجرت في دول ما بعد الاستعمار خلال العقود الماضية، مثل:

- الحرب الأهلية اللبنانية (1975–1990)
- النزاعات المتعددة في السودان (بين الشمال والجنوب، وفي دارفور)
- النزاع العراقي بعد 2003
- النزاع الليبي بعد 2011
- النزاع السوري منذ 2011 وما بعد 2024

في جميع هذه الحالات، يتضح أن الصراع لم يكن مجرد خلاف سياسي قابل للتسوية عبر التفاوض التقليدي، بل كان **نتاج إخفاقات عميقة** في بناء الدولة، وإدارة التنوع الاجتماعي، وتحقيق العدالة السياسية والاقتصادية.

وتُظهر الحالة السورية منذ الاستقلال، ثم الأحداث التي تلت انطلاق الثورة في 2011، وتمظهرات النزاع بعد سقوط النظام في ديسمبر 2024، جميع الخصائص التي ناقشها "عازار":

- هشاشة الهوية الوطنية في مقابل الهويات الطائفية والإثنية
- انعدام المساواة في توزيع السلطة والثروة
- تآكل شرعية مؤسسات الدولة وتحولها إلى أدوات قمعية
- تورط عميق لقوى خارجية في الصراع الداخلي

ولذلك، فإن تحليل النزاع السوري عبر مفهوم "النزاع الاجتماعي المزمن" ليس ترفاً تنظيرياً، بل ضرورة علمية لفهم أبعاد النزاع ومآلاته وتحديات الخروج منه.

السمات الأربع الأساسية للنزاع الاجتماعي المزمن

بنى "**إدوارد عازار**" تحليله للنزاعات الاجتماعية المزمنة على أساس تحديد أربع سمات بنيوية مركزية، تشكل الركائز التي تميز النزاعات الممتدة والمعقدة عن النزاعات السياسية التقليدية:

1. أزمة الهوية (Identity Crisis):

تتمثل أزمة الهوية في فشل الدولة الوطنية في دمج مختلف مكوناتها المجتمعية في إطار وطني جامع يتجاوز الانتماءات الأولية للطائفة أو العرق أو الدين أو القبيلة.

فعندما تشعر جماعات معينة أن هويتها مهددة بالتجاهل أو القمع أو الاندماج القسري في ثقافة مهيمنة، فإن ذلك يدفعها إلى التمسك بهويتها الخاصة بوصفها عنصر وجود ومقاومة.

النزاع هنا لا يدور فقط حول مطالب مادية (وظائف، موارد)، بل حول اعتراف معنوي وحقوقي بوجود الجماعة وهويتها الخاصة، وبالتالي، تصبح قضايا مثل اللغة، الدين، التقاليد الثقافية، والرموز الجماعية محاور مركزية للنزاع.

في لبنان مثلاً وخلال الحرب الأهلية (1975–1990)، كان النزاع بين الطوائف المختلفة يتجاوز المطالب السياسية إلى صراع حول طبيعة الهوية الوطنية نفسها: هل لبنان عربي أم فينيقي؟ إسلامي أم علماني؟ ..الخ.

أي مشروع لإعادة بناء الدولة في ظل وجود أزمة هوية يحتاج إلى مقاربة شاملة تعترف بالتعددية وتحترمها، ولا تفرض نموذجاً موحداً بالقوة.

2. أزمة توزيع السلطة والموارد (Distribution Crisis)

تحدث هذه الأزمة عندما تسيطر جماعة أو نخبة معينة على السلطة السياسية والاقتصادية في الدولة، مما يصنع فجوة عميقة في فرص الوصول إلى النفوذ والموارد بين مختلف مكونات المجتمع.

الإقصاء السياسي، والتمييز الاقتصادي، والحرمان التنموي لمناطق أو جماعات معينة، يؤدي إلى تراكم شعور بالظلم، ويغذي النزاعات المزمنة.

فالنزاع هنا لم يعد مقتصراً على نخب سياسية تتنافس على السلطة، بل تعدى ذلك ليعبر عن احتجاج مجتمعي واسع ضد نظم توزيع جائرة للثروة والفرص.

في السودان مثلاً قبل انفصال الجنوب، كانت الشكاوى المركزية للحركة الشعبية لتحرير السودان تتمحور حول التهميش السياسي والاقتصادي للمناطق الجنوبية مقارنة بالشمال المهيمن، وهذا ما اعتبر أساس عملية الإنفصال.

ولا يمكن تسوية النزاع دون إعادة توزيع عادلة للثروة والفرص وضمان مشاركة حقيقية لجميع الجماعات في صنع القرار.

3. ضعف الشرعية السياسية (State Legitimacy Crisis)

يفقد النظام السياسي شرعيته حين يصبح أداة لهيمنة جماعة واحدة أو نخبة مغلقة، بدل أن يكون تعبيرًا عن الإرادة العامة لمواطنيه.

فحين تضعف الثقة في مؤسسات الدولة، وتُختزل المشاركة السياسية إلى صيغ شكلية، وتُمارس السلطة عبر القمع بدل التمثيل، تتآكل شرعية النظام في أعين قطاعات واسعة من المجتمع.

يؤدي هذا إلى تحول الولاءات السياسية من الدولة إلى الهويات الفرعية، مما يهدد بتفكك النظام الاجتماعي والسياسي.

العراق ما قبل 2003، مثال واضح على هذه الإشكالية، إذ أدّت سياسات النظام البعثي التمييزية إلى فقدان شرعية الدولة في أعين الشيعة والأكراد، مما هيأ الأرضية لاحقًا لتفكك الدولة بعد الغزو، وسوريا مثال آخر.

إن استعادة الشرعية تتطلب إعادة تأسيس العقد الاجتماعي، وفتح المجال أمام مشاركة سياسية حقيقية، وتوزيع عادل للفرص والموارد.

4. التدخل الخارجي (External Linkages)

تزداد النزاعات الاجتماعية المزمنة تعقيداً عندما تتداخل مع الديناميات الإقليمية والدولية،

فالجماعات المحلية، وفي معرض بحثها عن الدعم والاعتراف، قد تستدعي أو تعتمد على قوى خارجية تدعم مطالبها أو تعزز موقفها في النزاع، وهذا يفسح المجال بالمقابل، لتدخل القوى الإقليمية والدولية بدافع المصالح الجيوسياسية أو الاقتصادية.

هذا التدويل لا يغير فقط ميزان القوى الداخلي، بل يجعل النزاع رهينة للعبة مصالح إقليمية ودولية تعقد الصراع وترفع كلفته وقد تطيل أمده لعقود.

في الحرب الأهلية اللبنانية على سبيل المثال، لعب التدخل السوري، والإسرائيلي، والإيراني، والفلسطيني، ثم الأميركي دوراً محورياً في إطالة أمد النزاع وتعقيد تسوياته، والأمر نفسه يمكن أن يقال في المثال السوري

إن أي مقاربة لحل النزاع يجب أن تعالج الأبعاد الإقليمية والدولية، ولا تكتفي بالتركيز على الأطراف المحلية وحدها.

خصائص مميزة للنزاع الاجتماعي المزمن

تتميز النزاعات الاجتماعية المزمنة عن غيرها من النزاعات التقليدية بمجموعة من الخصائص الجوهرية التي حددها "إدوارد عازار"، وهي ميزات تتعلق بطبيعة النزاع، وامتداده، وتشابكه، وانفتاحه على التأثيرات الخارجية، فهم هذه الميزات يمثل مدخلاً رئيسيًا لتحليل أسباب طول أمد هذه النزاعات، وصعوبة تسويتها بوسائل التفاوض السياسي التقليدي:

1. عدم قابلية النزاع للتجزئة (Indivisibility)

غالبًا ما تتشابك القضايا والمطالب المتأصلة في النزاع الاجتماعي المزمن لدرجة يصعب معها فصلها والتعامل مع كل منها بمعزل عن الآخر. عندما يشعر الأفراد والجماعات بأن هويتهم وكرامتهم وحقوقهم الأساسية معرضة للخطر بشكل شامل، فإن مطالبهم تصبح مترابطة، مما

يجعل الحلول التي تحاول معالجة جوانب محددة من النزاع دون التطرق إلى جذوره العميقة غير فعالة (Fisher, 1997).

يظهر هذا بوضوح في تجربة السودان قبل انفصال الجنوب، حيث لم تفلح ترتيبات المشاركة السياسية أو تقاسم العائدات النفطية وحدها في إنهاء النزاع، لأن الجنوبيين كانوا يرون أنفسهم مهمشين على مستوى الهوية الوطنية والاعتراف السياسي والاقتصادي معاً، ومن ثم، كانت نهاية النزاع بانفصال كامل، لا بتسوية جزئية.

2. الامتداد الزمني للنزاع (Protractedness)

تتميز النزاعات الاجتماعية الممتدة(المزمنة)، بامتدادها عبر فترات زمنية طويلة، قد تمتد لعقود أو حتى أجيال، يصبح النزاع جزءاً من الذاكرة والتاريخ والهوية الجمعية، ويؤثر على القيم والمعتقدات والممارسات الاجتماعية، يترسخ عبر قنوات التربية والتنشئة الاجتماعية، وينتقل من جيل إلى جيل، حاملاً معه روايات الظلم والإقصاء، هذا الامتداد الزمني يجعل معالجة آثاره وبناء سلام دائم أمراً معقداً ويتطلب جهوداً متواصلة على المدى الطويل (Wallensteen, 2015).

يظهر هذا النمط بوضوح في القضية الفلسطينية على سبيل المثال، حيث تحولت نكبة عام 1948 إلى جزء تأسيسي من الهوية الوطنية الفلسطينية، يتم توريثها عبر الأجيال رغم كل التحولات السياسية.

3. التأثير العميق على الدولة والمجتمع (Profound Impact on State and Society):

يؤدي النزاع الاجتماعي المزمن إلى تآكل مؤسسات الدولة، وتقويض شرعيتها، وتفكيك النسيج الاجتماعي، وتعميق الانقسامات بين الجماعات. يعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويخلق أزمات إنسانية، ويترك ندوبًا عميقة في الذاكرة الجمعية، مما يجعل عملية التعافي وإعادة البناء طويلة وشاقة (Call & Cook, 2003).

4. تشابك الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

لا تكون النزاعات الاجتماعية المزمنة نزاعات ذات بعد واحد عادة، بل تتداخل فيها قضايا الهوية السياسية، والعدالة الاقتصادية، والمكانة الاجتماعية، والاعتراف الثقافي. هذا التشابك يعني أن تسوية نزاع معين لا يمكن أن تنجح إذا عالجت بعدًا واحدًا وأهملت الأبعاد الأخرى. في كثير من الأحيان، يؤدي الإخفاق في تقديم حلول شاملة إلى إعادة إنتاج النزاع في صور جديدة.

المثال البارز هنا هو تجربة البوسنة والهرسك بعد اتفاقية دايتون للسلام عام 1995، حيث أدت ترتيبات تقاسم السلطة بين المكونات العرقية إلى إنهاء الحرب رسمياً، لكنها فشلت في بناء مجتمع

موحد بسبب استمرار الانقسامات الاقتصادية والاجتماعية العميقة. وبالتالي، فإن النجاح في إدارة النزاعات الاجتماعية المزمنة يتطلب تصميم حلول متعددة الأبعاد تعالج في آنٍ واحد قضايا الحكم، والتنمية، والهوية الثقافية، والعدالة الاجتماعية.

5. صعوبة التسوية بالوسائل التقليدية (Difficulty of Resolution through Traditional Means)

نظرًا لجذوره البنيوية العميقة وتشابك أبعاده، فإن النزاعات الاجتماعية المزمنة غالبًا ما تستعصي على حلول التفاوض السياسي التقليدية التي تركز على تقاسم السلطة أو المصالح المادية. تتطلب تسويتها مقاربات شاملة تعالج القضايا المتعلقة بالهوية، والعدالة، والمشاركة، وبناء الثقة على المدى الطويل (Lederach, 1997).

6. التدويل البنيوي للنزاع

بمرور الوقت، يتجه النزاع الاجتماعي المزمن إلى الانفتاح المتزايد على التأثيرات الخارجية، حيث تسعى الأطراف المحلية إلى الاستقواء بدعم إقليمي أو دولي، وفي المقابل تجد القوى الخارجية في النزاع فرصة لتعزيز نفوذها أو تحقيق مصالحها الاستراتيجية، يؤدي هذا التداخل إلى تعقيد النزاع، بحيث تصبح مآلاته مرتبطة ليس فقط بإرادة الأطراف المحلية، بل أيضًا بحسابات إقليمية ودولية قد لا تكون متوافقة مع احتياجات الحل الداخلي.

الحرب الأهلية اللبنانية تمثل نموذجًا صارخاً لهذه الظاهرة، حيث تدخلت أطراف إقليمية ودولية متعددة بأجندات متباينة، مما جعل النزاع اللبناني رهينة للصراعات الإقليمية والدولية أكثر من كونه نزاعاً داخلياً صرفاً، في مثل هذه النزاعات، يتعذر الوصول إلى تسوية حقيقية دون معالجة الأبعاد الدولية والإقليمية، مما يزيد من تعقيد عمليات الوساطة والسلام.

تحليل النزاع المزمنة

يقدم "إدوارد عازار" إإطار شامل لتحليل النزاع الاجتماعي المزمن، يركز على فهم الأسباب البنيوية والديناميكيات التي تُطيل أمد النزاعات داخل الدول، باستخدام أدوات مثل التحليل الاجتماعي والبيانات الكمية والنوعية والتحليل التاريخي لفهم الأحداث التي شكلت النزاع، وخرائط العلاقات لرسم تفاعلات الأطراف المحلية والخارجية، وتتضمن توصيف وقياس الحرمان الحاجات الأساسية (الأمن، الهوية، المشاركة، الموارد)، و فشل الحوكمة، و الانقسامات الهوياتية، والتدخل الخارجي، ليصار إلى تحليل التشابك بين هذه العوامل لفهم استمرار النزاع وتصميم حلول جذرية، عبر الخطوات التالية:

1. **تحديد الجماعات الهوياتية:** من هم الأطراف (إثنياً، دينياً، جهوياً)؟ ما سردياتهم و مظلومياتهم، مثل: العرب السنة (مهمشون سياسياً)، العلويون (مهيمنون)، الأكراد (يطالبون بالاعتراف).
2. **تقييم الحرمان من الحاجات الأساسية:** مالذي يتم الحرمان منه (أمن، هوية، مشاركة، موارد) ؟ كيف تُترجم إلى نزاع؟ مثل: تهميش اقتصادي في درعا، قمع هوية مسيحية، استبعاد السنة سياسياً..الخ
3. **تحليل الحوكمة:** هل الدولة عادلة وشرعية، أم منحازة وقمعية؟، مثل: نظام البعث منحاز للنخبة أو الطائفة الفلانية، يعتمد على القمع، مما أفقده الشرعية.
4. **رصد التدخل الخارجي:** كيف تؤثر الأطراف الخارجية (دول، منظمات) على النزاع؟، مثال: دعم إيران وروسيا للنظام، تركيا والخليج للمعارضة.. الخ
5. **دراسة التفاعل البنيوي:** كيف تتفاعل هذه العوامل لتُنتج نزاعاً مزمناً؟ مثل: الحرمان الاقتصادي أدى إلى احتجاجات 2011، القمع زاد الطائفية، والتدويل أطال النزاع.

الآثار والتداعيات

تترك النزاعات الاجتماعية المزمنة آثاراً وتداعيات واسعة النطاق وعميقة على المستويات الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (Stewart, 2000):

الآثار الإنسانية (Humanitarian Impacts): تشمل الخسائر الهائلة في الأرواح، والإصابات الجسدية والنفسية، والنزوح القسري للسكان داخل الحدود الوطنية وخارجها، وتدهور الأوضاع الصحية، وانعدام الأمن الغذائي، وتفكك الأسر والمجتمعات. غالبًا ما تتطلب هذه الأوضاع استجابات إنسانية واسعة النطاق وطويلة الأمد (Duffield, 2001).

الآثار السياسية (Political Impacts): تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي المزمن، وتقويض الديمقراطية والتنمية السياسية، وتأخر بناء المؤسسات الديمقراطية الفعالة، وتفاقم الفساد، وظهور أنظمة حكم هشة أو سلطوية. قد تؤدي أيضًا إلى تقسيم الدولة أو المطالبة بالانفصال، وتغيير موازين القوى الإقليمية والدولية (Sambanis, 2001).

الآثار الاقتصادية (Economic Impacts): تتسبب في تدمير البنية التحتية، وتعطيل النشاط الاقتصادي، وتراجع الإنتاج، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، واستنزاف الموارد الوطنية، وإعاقة الاستثمار والتنمية المستدامة. غالبًا ما يكون التعافي الاقتصادي بعد النزاع بطيئًا ويتطلب جهودًا دولية ومحلية منسقة (Addison & Murshed, 2003).

الآثار الاجتماعية والثقافية (Socio-cultural Impacts): تؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي، وتعميق الانقسامات بين الجماعات، وتآكل الثقة المتبادلة، وانتشار ثقافة العنف والكراهية،

وتشويه القيم والمعتقدات الاجتماعية. قد تؤثر أيضًا على الهوية الثقافية والذاكرة الجمعية، وتجعل عملية المصالحة وبناء السلام المجتمعي تحديًا كبيرًا (Bloomfield & Hayes, 2003).

النماذج التفسيرية الأخرى للنزاعات الاجتماعية المزمنة

يمثل نموذج النزاع الاجتماعي المزمن الذي قدمه "إدوارد عازار" إطاراً تحليلياً محورياً لفهم طبيعة النزاعات الممتدة داخل الدول متعددة المكونات.

غير أن تطور دراسات النزاعات لاحقاً أفرز عدة نماذج ومقاربات تفسيرية أخرى سعت إلى تعميق الفهم النظري لهذه الظاهرة، عبر التركيز على أبعاد إضافية مثل: **الهوية**، و**الاحتياجات الإنسانية** غير القابلة للتفاوض، و**الشعور بالحرمان النسبي**، و**فشل الدولة الوطنية**، و**العوامل البنيوية للعنف** الرمزي والتمييز العرقي.

تنبع أهمية دراسة هذه النماذج التفسيرية من أن النزاعات الاجتماعية المزمنة، بطبيعتها المعقدة والمتعددة الأبعاد، لا يمكن مقاربتها من منظور واحد فقط.

فبينما **يسلط نموذج "عازار" الضوء على فشل الدولة** في إدارة التنوع وتحقيق العدالة، تبرز نماذج أخرى جوانب إضافية لا تقل أهمية، مثل مركزية الهوية في النزاعات (معلوف)، أو تأثير الشعور بالحرمان الاجتماعي والسياسي (غور)، أو أنماط العنف البنيوي والرمزي المتغلغل في البنى الاجتماعية (بورديو)، أو الأبعاد الدولية لفشل الدول (روتبرغ)

نظرية الحاجات الإنسانية الأساسية – جون بورتون

تُعد نظرية الحاجات الإنسانية الأساسية (Basic Human Needs Theory) التي طورها الباحث الأسترالي جون بورتون (John Burton) في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين واحدة من أهم الإسهامات في فهم النزاعات الاجتماعية الممتدة.

قدّم بورتون هذه النظرية بوصفها نقداً للنماذج التقليدية لحل النزاعات، والتي غالباً ما كانت تركز على المصالح القابلة للتفاوض أو التسويات السياسية المؤقتة، دون معالجة الأسباب العميقة للنزاعات المزمنة.

ترتكز النظرية على فرضية مركزية مفادها: أنّ الإنسان لا يسعى فقط لتحقيق مصالح مادية قابلة للتفاوض (كالمال أو المناصب)، بل هناك مجموعة من الحاجات الأساسية غير القابلة للمساومة، مثل:

- الهوية والاعتراف الاجتماعي
- الأمن الشخصي والجماعي

- الانتماء والمشاركة السياسية
- العدالة والاحترام

يرى بورتون أن هذه الحاجات تشكل جزءاً لا يتجزأ من الكرامة الإنسانية، ولا يمكن التنازل عنها تحت ضغط سياسي أو اقتصادي.

وعندما تُنكر هذه الحاجات أو تُقمع لفترات طويلة، تتولد نزاعات عميقة الجذور قد تمتد لعدة أجيال، لأن الأطراف ترى النزاع مسألة وجودية لا مجرد خلاف حول المصالح.

أحد أهم مخرجات هذه النظرية هو أن: **النزاعات القائمة على انتهاك الحاجات الأساسية لا يمكن حلها عبر التفاوض التقليدي أو عبر "تسويات وسطية"**، لأن الأطراف المتضررة تعتبر أن وجودها وهويتها في خطر، ولا تقبل بالحلول التي تتجاهل هذه الحاجات الجوهرية.

مثال على ذلك النزاع في أيرلندا الشمالية، حيث لم يكن الصراع بين الكاثوليك والبروتستانت مجرد نزاع سياسي حول الحكم الذاتي أو الحصص البرلمانية، بل كان نزاعاً حول الهوية الدينية والثقافية، والانتماء الوطني، والكرامة الجماعية. ولذلك، فشلت معظم محاولات التهدئة السطحية إلى أن تمت معالجة قضايا الهوية والاعتراف المتبادل في اتفاق الجمعة العظيمة عام 1998.

كما تُبرز هذه النظرية أهمية التحول في استراتيجيات إدارة النزاعات: إذ تدعو إلى الانتقال من عملية "**إدارة النزاع (Conflict Management)**" إلى عملية "**تحويل النزاع (Conflict Transformation)**"، أي معالجة الهياكل والسلوكيات والرؤى التي أدت إلى النزاع بدلاً من مجرد محاولة السيطرة على مظاهره الخارجية.

تمثل نظرية "**الحاجات الإنسانية الأساسية**" نقلة نوعية في فهم طبيعة النزاعات الاجتماعية المزمنة، من خلال التأكيد على أن معالجة النزاع تتطلب استجابة حقيقية للحاجات غير القابلة للتفاوض لدى جميع الأطراف.

تطبيق هذه النظرية على حالات مثل النزاع السوري قد يفتح المجال أمام تحليل أعمق لأسباب تفجّر النزاع واستمراره، ولتصميم مقاربات سلام تستند إلى تحقيق الاعتراف، والمشاركة، والعدالة، لا إلى مجرد ترتيبات سياسية شكلية.

نظرية الهوية والهويات القاتلة – أمين معلوف

تعد مسألة الهوية من أكثر الجوانب حساسية وتعقيداً في تفسير النزاعات الاجتماعية المزمنة، وقد قدّم الكاتب والمفكر اللبناني-الفرنسي "أمين معلوف" في كتابه الشهير الهويات القاتلة (In the Name of Identity: Violence and the Need to Belong) مقاربة تحليلية عميقة لهذا الجانب الحيوي.

ينطلق معلوف من فرضية أن لكل فرد هوية مركبة تتكون من طبقات متعددة: دينية، قومية، لغوية، ثقافية، اجتماعية، إلا أن الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية قد تدفع الأفراد والجماعات إلى الانكفاء على أحد عناصر هويتهم -غالباً العنصر الأكثر عرضة للتهديد- بحيث تختزل الهوية الإنسانية الواسعة إلى هوية أحادية قاتلة، تصبح أساسًا للتمييز والكراهية والعنف.

وفقًا لمعلوف، ليست الهوية مشكلة بحد ذاتها، بل تكمن الخطورة في اختزال الهوية إلى مكون واحد وتحويله إلى سلاح سياسي في سياق نزاع أو صراع على الموارد أو الاعتراف.

في مثل هذه الحالات، تصبح الهوية محركاً قوياً للنزاع الاجتماعي، لأنها تعبئ العواطف الجماعية، وتؤسس لشعور وجودي بالخطر، وتسهل بالتالي قبول العنف ضد "الآخر المختلف" بوصفه تهديدًا للذات.

وتتلاقى أفكار معلوف مع كثير من الأدبيات الأكاديمية التي اعتبرت أن النزاعات المعاصرة لا يمكن فهمها فقط من خلال تحليل المصالح السياسية أو الاقتصادية، بل يجب فهمها باعتبارها نزاعات هوياتية عميقة، تتعلق بالانتماء، والكرامة، والاعتراف الجماعي (Castells, 1997؛ Huntington, 1996).

من الأمثلة البارزة على تطبيق مفهوم "**الهويات القاتلة**" ما شهده **النزاع في رواندا** عام 1994 بين الهوتو والتوتسي، حيث تحولت الفروقات الإثنية إلى أداة تعبئة جماعية للعنف الجماعي، مدفوعة بخطابات الكراهية والاختزال الهوياتي.

وفي السياق العربي، يشكل النزاع الطائفي في العراق بعد 2003 نموذجاً آخر، حيث أدت سياسات الإقصاء والتهميش إلى تعزيز الهويات الطائفية القاتلة على حساب الهوية الوطنية الجامعة.

في الحالة السورية، يتجلى هذا المنطق بوضوح في كيفية تحوّل الهويات الفرعية (الطائفية، القومية، المناطقية) إلى مرتكزات للصراع، خاصة مع تصاعد الخطاب الطائفي والمناطقي بعد تفكك منظومة الدولة المركزية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

لقد أدى فشل النخب السياسية السورية في بناء مشروع وطني جامع إلى دفع الجماعات المختلفة للبحث عن الحماية والاعتراف ضمن هوياتها الأولية، ما غذى النزاع الاجتماعي العميق.

تُبرز نظرية الهوية والهويات القاتلة الحاجة إلى التعامل مع النزاعات الاجتماعية المزمنة ليس فقط كمطالب سياسية أو اقتصادية قابلة للتفاوض، بل كنزاعات وجودية ترتبط بالاعتراف بالهويات المركبة وضمان التعبير عنها ضمن إطار وطني جامع.

إن تجاهل البعد الهوياتي في النزاعات لا يؤدي فقط إلى إطالة أمد الصراع، بل إلى تعقيده وتحويله إلى نزاع وجودي لا يقبل التسويات التقليدية.

نظرية الحرمان النسبي – تيد روبرت غور

تمثل نظرية الحرمان النسبي (Relative Deprivation Theory) التي طورها الباحث الأمريكي "تيد روبرت غور Ted Robert Gurr" في كتابه (Why Men Rebel 1970) إحدى المقاربات التفسيرية الأساسية لفهم النزاعات الاجتماعية المزمنة والثورات والتمردات.

ينطلق غور من فرضية محورية مفادها أن الشعور بالحرمان -وليس الفقر الموضوعي بحد ذاته- هو المحرك الرئيس للنزاعات والعنف السياسي.

بمعنى آخر، لا يثور الناس بالضرورة لأنهم فقراء ماديًا، بل لأنهم يشعرون بأن أوضاعهم أسوأ مما يستحقون مقارنة بتوقعاتهم أو مقارنة بجماعات أخرى في المجتمع.

يقوم "**الحرمان النسبي**" على ثلاث عناصر مترابطة:

- **التوقعات المتزايدة**: ارتفاع تطلعات الأفراد أو الجماعات بشأن ما يعتقدون أنهم يستحقونه من حقوق وفرص.
- **الفرص المتناقصة أو الثابتة**: عدم تحسن أوضاعهم الفعلية بما يتناسب مع هذه التوقعات.
- **المقارنة الاجتماعية**: شعورهم بأن جماعات أخرى تحصل على امتيازات وفرص لا يحظون بها، مما يعمّق الإحساس بالظلم.

عندما تتسع الفجوة بين التوقعات والواقع الموضوعي بشكل ملحوظ، يتولد شعور بالاستياء الجماعي، قد يتحول إلى تمرد سياسي، أو احتجاجات واسعة النطاق، أو حتى صراع مسلح.

يرى "غور" أن الحرمان النسبي يمكن أن يأخذ عدة أشكال:

- حرمان اقتصادي (عدم الوصول إلى الموارد الكافية)
- حرمان سياسي (الإقصاء من المشاركة السياسية)
- حرمان اجتماعي أو ثقافي (التهميش أو التمييز بناءً على الهوية)

يمكن اسقاط هذه النظرية على الحراك المدني الذي سبق اندلاع المواجهات في سوريا عام 2011، حيث شعرت قطاعات واسعة من المجتمع السوري، لا سيما في المناطق الريفية والضواحي الحضرية، بأنهم محرومون من فرص التنمية والتمثيل السياسي مقارنة بالنخب المرتبطة بالمركز الأمني-الاقتصادي في دمشق وحمص.

ورغم أن معدلات الفقر كانت قائمة منذ عقود، إلا أن تسارع التغيرات الاقتصادية (التحرير الجزئي للاقتصاد، سياسات السوق المفتوحة) دون تحقيق توزيع عادل للثروة فاقم مشاعر التفاوت والإقصاء، مما ولّد فجوة حادة بين التطلعات والواقع الفعلي.

كما يُظهر تطبيق النظرية في حالات أخرى، مثل احتجاجات السود في الولايات المتحدة في ستينيات القرن العشرين، أن الحرمان النسبي الجماعي يشكل بيئة خصبة لتفجر النزاعات الاجتماعية، خصوصًا حين تتوافر ظروف تسهل التعبئة السياسية والشعور بالتهديد الجماعي.

تبرز نظرية الحرمان النسبي أهمية التحليل النفسي–الاجتماعي في فهم ديناميكيات النزاعات الاجتماعية المزمنة، من خلال التركيز على إدراك الأفراد والجماعات للظلم، وليس فقط على المؤشرات الاقتصادية أو السياسية الموضوعية.

وتكشف أن معالجة النزاعات لا تقتصر على تحسين الأوضاع المادية فقط، بل تتطلب أيضاً توليد شعور بهذا التحسن وإعادة بناء الثقة، وتقليص الفجوة بين التوقعات الاجتماعية والفرص الواقعية المتاحة.

مدخل الدولة الفاشلة – روبرت روتبرغ

يشكل مفهوم "**الدولة الفاشلة Failed State**" أحد الأطر النظرية المهمة لفهم النزاعات الاجتماعية المزمنة، خصوصاً في البيئات التي تنهار فيها مؤسسات الدولة وتفقد قدرتها على إدارة التنوع الاجتماعي وضمان الأمن والخدمات الأساسية.

وقد قدّم الباحث الأمريكي "روبرت روتبرغ Robert Rotberg" تحليلًا تأسيسيًا لهذا المفهوم في كتابه (When States Fail: Causes and Consequences Rotberg, 2003).

ينطلق روتبرغ من تعريف الدولة باعتبارها كياناً يحتكر الاستخدام المشروع للقوة داخل حدودها، ويضطلع بوظائف أساسية تشمل: توفير الأمن الداخلي، وإدارة الاقتصاد، وتحقيق العدالة، وضمان الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وتفشل الدولة عندما تعجز عن أداء هذه الوظائف بشكل فعال، مما يؤدي إلى تآكل شرعيتها في نظر مواطنيها، وانزلاق المجتمع إلى الفوضى أو النزاعات المسلحة أو السلطوية البديلة.

بحسب روتبرغ، فإن فشل الدولة لا يحدث فجأة، بل هو نتيجة مسار تدريجي من:

- ضعف شرعية المؤسسات
- تآكل القدرة الإدارية والتنظيمية
- تصاعد الفساد والمحسوبية
- تفشي العنف الأهلي غير المنضبط

مع تفاقم هذه العوامل، تفقد الدولة قدرتها على احتكار العنف المشروع، ويتحول الفضاء العام إلى ساحة تتصارع فيها الجماعات المختلفة على الموارد والسلطة والحماية الذاتية، غالبًا عبر وسائل عنيفة.

من أبرز مظاهر فشل الدولة كما حددها روتبرغ:

- تفكك الأجهزة الأمنية الرسمية، وظهور ميليشيات مسلحة محلية
- انهيار النظام القضائي وتآكل سيادة القانون
- تراجع حاد في الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية
- تزايد الاعتماد على الهويات الفرعية (الطائفية، الإثنية، العشائرية) كوسيلة للبقاء والحماية

من الأمثلة على الدول الفاشلة بحسب هذا التصور تشمل الصومال منذ بداية التسعينيات، وأفغانستان في مراحل متعددة من تاريخها الحديث، وجنوب السودان بعد الانفصال.

في الحالة السورية، تتجلى ملامح الدولة الفاشلة بوضوح بعد تصاعد المواجهات وتفكك السلطة المركزية وصولاً إلى سقوط النظام، ولا زالت معالم هذا الوضع قائمة بالرغم من المحاولات الحثيثة لاستدراك هذا الواقع بعد سقوط النظام في ديسمبر 2024.

يُبرز مدخل الدولة الفاشلة أن النزاعات الاجتماعية المزمنة ليست مجرد نتاج لخلافات بين جماعات اجتماعية، بل هي أيضاً نتيجة لفشل الدولة في أداء وظائفها الأساسية وضمان تماسك المجتمع.

ومن ثم ومن وجة نظر "روتبرغ"، فإنّ أيّ مسار لإعادة بناء الاستقرار في السياقات التي تعاني من نزاعات مزمنة، مثل سوريا، يجب أن يمر عبر إعادة بناء دولة فعالة، شرعية، قادرة على تحقيق الأمن، والعدالة، والتنمية لجميع مواطنيها على أسس جديدة من المواطنة والعدالة التوزيعية.

نظرية بناء السلام الإيجابي – يوهان غالتونغ

يُعد الباحث النرويجي "**يوهان غالتونغ Johan Galtung**" من رواد الدراسات النقدية للسلام والنزاع، وقد أسهم بإدخال مفهوم "**السلام الإيجابي Positive Peace**" إلى حقل دراسة النزاعات، في مقابل المفهوم التقليدي "**للسلام السلبي Negative Peace**".

تناول غالتونغ هذا المفهوم في أعماله الرائدة، خاصة في كتابه Peace by Peaceful Means: Peace and Conflict, Development and Civilization (Galtung, 1996).

يفرق غالتونغ بين مستويين من السلام:

- **السلام السلبي**: غياب العنف المباشر أو الحرب النشطة، أي حالة من اللاحرب دون معالجة العوامل البنيوية التي أدت إلى النزاع.

- **السلام الإيجابي**: وجود هياكل اجتماعية عادلة ومستقرة تضمن تحقيق العدالة السياسية والاجتماعية، وتحترم حقوق الإنسان، وتوفر الأمن والفرص المتكافئة لكل فئات المجتمع.

وفقًا لـ "غالتونغ"، لا يكفي إنهاء الأعمال العدائية أو توقيع اتفاقيات وقف إطلاق النار لإرساء سلام حقيقي، بل يجب إزالة البنى الاجتماعية والسياسية التي تنتج العنف البنيوي، أي تلك التي تخلق وتغذي التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، والإقصاء السياسي، والتمييز الثقافي.

بمعنى آخر، السلام الإيجابي يتطلب إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية بما يضمن المساواة، والعدالة، والاعتراف، والتنمية الشاملة.

يرى "غالتونغ" أن "**العنف البنيوي Structural Violence**" -أي العنف الناتج عن الظلم الاجتماعي والاقتصادي وليس فقط عن استخدام القوة المباشرة- هو أحد أهم العوامل المغذية للنزاعات الاجتماعية المزمنة.

ولذلك، فإن أي مقاربة جادة لبناء السلام يجب أن تتعامل مع جذور العنف البنيوي، لا أن تكتفي بإدارة مظاهره السطحية.

تتجلى أهمية مفهوم "غالتونغ" في سياقات مثل النزاع في جنوب إفريقيا، حيث لم يكن مجرد إنهاء الفصل العنصري كافياً لتحقيق السلام الإيجابي، بل تطلب الأمر سلسلة طويلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإعادة بناء دولة قائمة على المساواة والعدالة والفرص المتكافئة لجميع المواطنين.

أما في الحالة السورية، فإن مجرد إنهاء العنف العسكري أو التوصل إلى ترتيبات تقاسم سلطة شكلية لن يكون كافيًا لبناء سلام مستدام.

بل إن النجاح الحقيقي يتطلب تفكيك منظومات الإقصاء السياسي، والتمييز الطائفي والإثني، والتفاوتات الاقتصادية الحادة، وإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس العدالة والمواطنة الشاملة.

تُبرز نظرية "**بناء السلام الإيجابي**" أن إنهاء النزاعات الاجتماعية المزمنة يتطلب أكثر من مجرد وقف العنف، بل يستلزم إعادة بناء البنى الاجتماعية والسياسية بطريقة عادلة وشاملة.

وأن غياب العنف المباشر لا يعني بالضرورة تحقيق السلام الحقيقي، ما لم تُعالج الأسباب البنيوية المنتجة للعنف والتمييز والتهميش.

نظرية العنف الرمزي – بيير بورديو

تُعدّ مقاربة "**العنف الرمزي Symbolic Violence**" التي طورها عالم الاجتماع الفرنسي "**بيير بورديو Pierre Bourdieu**" من أبرز الإسهامات النظرية في فهم الأبعاد غير المباشرة للنزاعات الاجتماعية المزمنة.

طرح بورديو هذا المفهوم في أعمال متعددة، أبرزها كتابه Language and Symbolic Power (Bourdieu, 1991)، حيث حلل كيف يُمارس العنف الاجتماعي عبر وسائل رمزية وغير مرئية، كالثقافة، والتعليم، واللغة، والإعلام، بدلاً من الاقتصار على العنف المادي المباشر.

ينطلق بورديو من فكرة أن: **الهيمنة الاجتماعية لا تُفرض فقط بالقوة العسكرية أو القمع الأمني، بل تُرسَّخ أساساً عبر التحكم في الرموز والمعاني والثقافات السائدة.**

تمارس الجماعات المهيمنة سلطتها من خلال فرض رؤيتها للعالم بوصفها "الطبيعية" أو "المقبولة"، مما يؤدي إلى إقناع الفئات المهمشة بقبول مواقعهم الدنيا داخل النظام الاجتماعي، دون إدراك مباشر أحياناً لطبيعة الظلم الواقع عليهم.

يُعرَّف العنف الرمزي بأنه ذلك الشكل من العنف الذي يُمارس بطريقة غير محسوسة، ويُقبل به إلى حد كبير من قبل المقهورين أنفسهم، لكونه مدمجاً في بنى الإدراك والعادات الاجتماعية والثقافية.

فالأفراد الذين يعيشون في ظل هذا العنف لا يدركون بالضرورة أنهم ضحاياه، بل قد يرون مواقعهم الاجتماعية على أنها "طبيعية" أو "مستحقة"، بفعل التنشئة الاجتماعية والمؤسسات الثقافية.

تكمن أهمية مفهوم العنف الرمزي في أنه يكشف كيف تساهم البنى الثقافية والتعليمية والإعلامية في إعادة إنتاج علاقات السيطرة والهيمنة الاجتماعية بطريقة ناعمة ومستدامة.

وبالتالي، فإن النزاعات الاجتماعية المزمنة لا تُفهم فقط باعتبارها نتاج قمع مادي مباشر، بل أيضًا كنتيجة لتراكم طويل من العنف الرمزي الذي يكرس التفاوتات البنيوية ويحرم الجماعات المهمشة من الاعتراف والتمكين.

تظهر تطبيقات هذا المفهوم بوضوح في المجتمعات التي تعاني من التهميش الثقافي الممنهج، مثل الأقليات الإثنية أو اللغوية التي يتم تهميش لغاتها وثقافاتها عبر المؤسسات التعليمية والإعلامية الرسمية.

على سبيل المثال، في الحالة السورية، شكل تجاهل الهوية الثقافية والدينية العربية الإسلامية للعرب المسلمين -عبر انكار التمثيل والتمظهر الحقيقي للهوية العربية والإسلامية واحتكار الخطاب الديني والعروبي على رموز وزبانية السلطة- شكلاً من العنف الرمزي الذي عمق مشاعر الاغتراب لشريحة واسعة من السوريين عن الدولة ورسخ سلوكيات تعتبر التنازل عن الحقوق السياسية

والمناصب الحساسة والفرص الاقتصادية هو الأصل، والامر نفسه يمكن ان يقال عن باقي المكونات السورية.

كما يتجلى العنف الرمزي في الأنظمة السياسية التي تحتكر تعريف الوطنية، أو الولاء، أو الهوية الثقافية الرسمية، مما يحول دون الاعتراف بالتنوع الفعلي القائم داخل المجتمع، ويهيئ الأرضية لنزاعات اجتماعية عميقة يصعب احتواؤها لاحقًا.

نظرية الإجحاف العرقي – مدارس تفسير النزاعات الإثنية

تُعدّ نظرية "**الإجحاف العرقي Ethnic Grievance Theory**" من المقاربات المهمة لفهم النزاعات الاجتماعية المزمنة في المجتمعات المتعددة إثنياً وقومياً.

تنبع هذه النظرية من مزيج من الأدبيات التي تناولت قضايا الهوية الجماعية، والتمييز المؤسسي، والعدالة التوزيعية، لا سيما في سياق تصاعد النزاعات الإثنية بعد الحرب الباردة (Horowitz, 1985؛ Kaufmann, 1996).

ترتكز الفرضية الأساسية لنظرية الإجحاف العرقي على أن الجماعات الإثنية، حين تشعر بأنها تتعرض لتمييز منظم أو إقصاء من الموارد السياسية والاقتصادية والثقافية، تُطور مظلومية جماعية يمكن أن تتحول إلى دافع قوي للنزاع والعنف.

هذه المظلومية لا تكون دائمًا مرتبطة بمستويات الفقر الموضوعي، بل تتعلق أكثر بالشعور الجماعي بالمعاملة غير العادلة، وفقدان المكانة الاجتماعية، والتهديد بالطمس الثقافي أو السياسي.

تتحدث الأدبيات المعنية بالنزاعات الإثنية عن عدة أنماط من التمييز التي تغذي الشعور بالإجحاف:

- **التمييز السياسي**: تهميش جماعات إثنية في مؤسسات الدولة ومراكز صنع القرار.
- **الإقصاء الاقتصادي**: حرمان جماعات معينة من فرص التنمية العادلة أو من الوصول المتساوي إلى الموارد.
- **التهميش الثقافي**: قمع أو تجاهل الهويات اللغوية والدينية والثقافية للجماعات الإثنية المختلفة.

عندما تتراكم هذه المظالم، تتطور سرديات جماعية عن الظلم والحرمان، تُوظف لاحقًا في تعبئة الجماعات نحو الاحتجاج، أو الانفصال، أو الصراع المسلح.

تقدم تجارب مثل النزاع في يوغوسلافيا السابقة، والنزاع في دارفور بالسودان، أمثلة حية على كيف أدت مشاعر الإجحاف العرقي المتجذر إلى تفجر نزاعات دموية امتدت لسنوات.

في يوغوسلافيا، تفجرت النزاعات العرقية حين شعرت جماعات مثل الكروات والبوسنيين أنهم مستبعدون سياسياً واقتصادياً مقارنة بالصرب، رغم أن الظروف المعيشية لم تكن بالضرورة سيئة بمعايير دولية.

تُبرز نظرية الإجحاف العرقي أن النزاعات الاجتماعية المزمنة في المجتمعات المتعددة إثنياً وقومياً لا تنبع فقط من خلافات سياسية ظرفية، بل من تراكم مظالم جماعية تتعلق بالهوية والمكانة والعدالة التوزيعية.

ولذلك، فإن أي مقاربة لمعالجة النزاعات المزمنة يجب أن تتضمن اعترافًا صريحًا بالهويات الإثنية المتنوعة، وإصلاحًا عميقًا لسياسات التمييز البنيوي، وتصميم ترتيبات سياسية واقتصادية تضمن المشاركة المتكافئة والاعتراف العادل بالجماعات المختلفة.

IDRAK

البنية العميقة للنزاع السوري: الجذور التاريخية والتحولات الراهنة

لقد كشف النزاع السوري المستمر، منذ اندلاع الثورة في عام 2011 وحتى سقوط النظام في ديسمبر 2024 وما بعده، عن عمق الاختلالات البنيوية التي ظلت كامنة في المجتمع السوري لعقود طويلة، فقد بينت الأحداث أن المشكلة لم تكن مجرد أزمة سياسية بين نظام ومعارضة، بل كانت انعكاساً لأزمة بنيوية أعمق، ترتبط بتكوين الدولة السورية الحديثة، وبنيتها الاجتماعية، وطبيعة العقد الاجتماعي الذي حكم علاقتها بمواطنيها.

إن تفكيك البنية العميقة لهذا النزاع يتطلب العودة إلى جذور تشكل الدولة السورية بعد انهيار الدولة العثمانية، مروراً بمرحلة الانتداب الفرنسي، ثم الاستقلال وما تبعه من انقلابات عسكرية، وصعود حزب البعث، وهيمنة نمط الحكم السلطوي-الأمني على الدولة والمجتمع، كما يتطلب تحليل خصوصية الحالة السورية، بوصفها حالة معقدة يتداخل فيها الطائفي بالقومي بالطبقي بالمناطقي، ضمن فضاء إقليمي ودولي مضطرب، زادت تدخلاته في الشأن السوري من تعقيد المشهد الداخلي.

الجذور البنيوية العميقة للنزاع السوري

تأسيس الكيان السوري الحديث: الإرث العثماني والانتداب الفرنسي

تعود جذور الأزمة البنيوية التي تطبع المجتمع والدولة السورية إلى لحظة تأسيس الكيان السوري الحديث عقب انهيار الدولة العثمانية، وإخضاع سوريا للانتداب الفرنسي بموجب اتفاقية سايكس–بيكو 1916 وقرارات مؤتمر سان ريمو 1920، فلم يكن الكيان السوري الجديد نتاج تطور اجتماعي–سياسي داخلي طبيعي، بل جاء نتيجة تقسيمات استعمارية فرضت حدوداً سياسية مصطنعة، جمعت تحت سيادتها جماعات إثنية وطائفية ومناطقية مختلفة، لم تقرر سابقاً أن تندمج ضمن كيان سياسي مستقل واحد.

خلال الحقبة العثمانية، كان المجتمع السوري جزءاً من "**نظام الملل Millet System**"، الذي منح المجتمعات الدينية (مسلمين، مسيحيين، يهود، وغيرهم) نوعاً من الحكم الذاتي الإداري والقانوني داخل إطار الدولة العثمانية.

ورغم أن هذا النظام له إيجابيات عديدة من حيث أنه حافظ على التعددية الدينية وأعطى اعترافاً رسمياً بالهويات الجماعية، إلا أن آليات تطبيقه، في الظروف التي كانت تمر بها الدولة العثمانية آنذاك، عمّقت الولاءات الطائفية والإثنية باعتبارها وحدات الانتماء الأساسية، على حساب بناء هوية سياسية وطنية جامعة.

وقد أدى ذلك إلى بروز البنية الطائفية كمحدد أساسي للعلاقات الاجتماعية والسياسية في سوريا (Makdisi, 2000, p. 51; Masters, 2001, p. 15; Winter, 2016, p. 27)[7].

مع الانتقال إلى عهد الانتداب الفرنسي، عمدت السلطات الاستعمارية إلى ترسيخ الانقسامات الاجتماعية عبر سياسات "فرّق تسد"، فأنشأت كيانات طائفية شبه مستقلة مثل دولة العلويين (1920) ودولة جبل الدروز (1921)، وقدمت رعاية تمييزية للنخبة الحضرية التقليدية في دمشق وحلب، بينما أهملت المناطق الريفية وفاوتت في المجال المتاح للمكونات غير العربية–السنية في التدخل في القرار السياسي.

أسفرت هذه السياسات عن إنتاج كيان سياسي هش يفتقر إلى ثلاثة عناصر جوهرية:

- هوية وطنية جامعة
- مؤسسات سياسية تمثيلية حقيقية
- عقد اجتماعي شامل يربط بين المكونات المختلفة

ومع أن شخصيات وجماعات وطنية السورية سعت خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين إلى تأسيس خطاب وطني وحدوي، إلا أنها بقيت محدودة التأثير، ولم تنجح في اختراق الأطراف الريفية أو كسب ولاء الطوائف غير السنية مثل العلويين والدروز والمسيحيين.

وهكذا دخلت سوريا مرحلة الاستقلال عام 1946 وهي محمّلة بإرث ثقيل من الانقسامات البنيوية:

- نخبة مدينية ذات حضور طاغي في مفاصل القوة في المجتمع
- مجتمعات ريفية وطائفية مهمشة اقتصادياً وسياسياً
- شعور وطني هش لصالح الولاءات المناطقية والطائفية والعشائرية

وهذا بالمقارنة مع دول أخرى كمصر أو تونس، اللتين ورثتا كيانات أكثر تجانساً، ما جعل سوريا أكثر عرضة لانفجارات اجتماعية بوقت مبكر، بسبب هشاشة البنية الوطنية منذ التأسيس الأول.

---

[7] **Makdisi**, The Culture of Sectarianism: Community, History, and Violence in Nineteenth-Century Ottoman Lebanon. University of California Press, 2000.
Masters, Christians and Jews in the Ottoman Arab World: The Roots of Sectarianism. Cambridge University Press, 2001
Winter, A History of the 'Alawis: From Medieval Aleppo to the Turkish Republic. Princeton University Press, 2016.

هشاشة الهوية الوطنية وفشل بناء الانتماء الجامع

تشكل مسألة الهوية الوطنية إحدى الإشكاليات البنيوية الأكثر عمقاً في الحالة السورية، وتمثل مدخلاً أساسياً لفهم تعقيد النزاع الاجتماعي المزمن، فخلافاً لمظاهر الوحدة الوطنية الشكلية التي روّجت لها الأنظمة المتعاقبة، وخصوصاً نظام الأسد، يكشف التحليل البنيوي عن أنّ الهوية الوطنية في سوريا كانت هشّة ومصطنعة، ولم تتطور بوصفها نتاجاً طبيعياً لعقد اجتماعي طوعي ومتكافئ، بل فُرضت قسراً عبر أدوات التعليم والإعلام والجهاز الأمني.

تعود جذور هشاشة الهوية الوطنية السورية إلى عدة عوامل مترابطة:

- **التعدد الإثني والطائفي غير المُدمج:** رغم التنوع الديموغرافي الهائل (العرب السنة، العلويون، الدروز، الأكراد، السريان، الأشوريون، التركمان، الإسماعيليون ..الخ)، لم تنجح مشاريع بناء الدولة في دمج هذا التنوع في هوية وطنية جامعة، بل سعت إلى صهره قسراً ضمن قالب رسمي الطابع.
- **استغلال الانقسامات من قبل الأنظمة السياسية:** بدلاً من الاعتراف بالتعددية، اعتمدت الأنظمة، لا سيما نظام البعث، على استراتيجيات "فرق تسد"، مستندة إلى توزيع الامتيازات بطريقة تكرس الولاءات الطائفية والمناطقية لصالح السلطة المركزية.
- **غياب مشروع وطني جامع حقيقي:** ظل الانتماء إلى الطائفة أو العشيرة أو الإقليم أقوى من الانتماء إلى الدولة الوطنية. ومع تفكك القبضة الأمنية بعد 2011، عادت هذه الهويات الفرعية للظهور بقوة، وأصبحت وحدات الفعل السياسي والاجتماعي في معظم المناطق.

بالمقارنة مع تجارب أخرى مثل لبنان أو العراق، تبدو هشاشة الهوية الوطنية السورية أكثر حدة: ففي حين حاول لبنان إنتاج سرديات تعايش نسبي رغم الحرب الأهلية، وحاول العراق بعد 2003 إعادة بناء هوية وطنية رغم الانقسامات، ظلت سوريا -حتى سقوط النظام في ديمسبر 2024- تعاني من غياب مشروع جامع قادر على دمج روايات مكوناتها المختلفة ضمن سردية وطنية موحدة.

إن هشاشة الهوية الوطنية لا تمثل مجرد عرض من أعراض الأزمة السياسية، بل تُعد عاملاً بنيوياً مركزياً لاستمرار النزاع الاجتماعي المزمن، وعائقاً جوهرياً أمام أي مشروع لبناء دولة مستقرة، تقوم على أساس المواطنة المتساوية بدل الولاءات الفرعية المتصارعة.

عسكرة الدولة وصعود الحكم العسكري–الحزبي

مع أواخر أربعينيات القرن العشرين، دخلت سوريا مرحلة العسكرة السياسية المبكرة، حيث تحولت المؤسسة العسكرية من أداة وطنية يفترض بها حماية السيادة، إلى فاعل سياسي مركزي يمسك

بزمام السلطة، بدأت هذه المرحلة بانقلاب حسني الزعيم عام 1949، مروراً بسلسلة من الانقلابات العسكرية التي أنهت أي محاولة لبناء حياة سياسية مدنية مستقرة.

مثّل انقلاب حزب البعث عام 1963، ثم "الحركة التصحيحية" بقيادة حافظ الأسد عام 1970، نقطة التحول الأعمق في مسار عسكرة الدولة، فقد أدى الدمج بين الحزب الحاكم والأجهزة العسكرية-الأمنية إلى تأسيس نظام سياسي قائم على تحالف ثلاثي بين الجيش، والأجهزة الأمنية، وحزب البعث، ولم تعد الدولة فوق المؤسسات، بل غدت الدولة نفسها مجرد امتداد للسلطة العسكرية–الحزبية.

ساهم هذا النهج إلى إغلاق الحقل السياسي بالكامل حيث تم تحييد الأحزاب والقوى السياسية المعارضة أو احتواؤها ضمن جبهة وطنية صورية، وأُخضعت النقابات والاتحادات الشعبية لرقابة أمنية صارمة، وتم دمج الولاءات الطائفية والمناطقية ضمن هياكل الجيش والأمن، مما أنتج بنية سلطوية ذات طابع فئوي مقنّع.

بالمقارنة مع دول أخرى، مثل مصر أو الجزائر، حيث لعب الجيش أدواراً سياسية مهمة لكنه ظل يحتفظ بقدر من الاستقلال النسبي عن الحزب الواحد، فإن الحالة السورية مثّلت نموذجاً لانصهار كامل بين الحزب والدولة والمؤسسة العسكرية/الأمنية، ما جعل أي تغيير سياسي داخلي أمراً شبه مستحيل دون تفكك المنظومة بأكملها.

ومع انهيار النظام في ديسمبر 2024، لم تسقط فقط سلطة سياسية، بل تفككت بنية سلطوية كاملة، بنيت على العسكرة، واحتكار القرار، ومركزة السلطة في يد فئة ضيقة متكاتفة طائفياً ومناطقياً.

مشروع البعث وهندسة المجتمع السوري

مع وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة عام 1963، بدأ مشروع واسع لهندسة المجتمع السوري على أسس أيديولوجية وقومية-اشتراكية، لم يقتصر المشروع البعثي على إعادة توزيع السلطة السياسية، بل سعى إلى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بأكملها، في محاولة لصهر التعددية السورية ضمن هوية قومية موحدة، وإعادة ترتيب ولاءات الأفراد بعيدًا عن الطائفة والعشيرة والمنطقة.

اتخذت هذه الهندسة الاجتماعية عدة مظاهر مترابطة:

- **الإصلاح الزراعي وإعادة تشكيل الطبقة الريفية**: تم تفكيك الإقطاع التقليدي عبر توزيع الأراضي، مما أدى إلى صعود طبقات فلاحية جديدة حرص النظام على أن تكون من عوائل أو مجموعات مرتبطة بالدولة.
- **تسييس الجيش والأمن**: جُعلت المؤسسات العسكرية والأمنية أدوات مباشرة بيد الحزب، مع تفضيل أبناء الريف وبعض الطوائف المهمشة سابقاً، في عمليات التجنيد والترقية.
- **فرض خطاب قومي–اشتراكي موحد**: أُعيدت صياغة المناهج التعليمية والإعلام الرسمي لتمجيد الأمة العربية الواحدة، بطريقة أشعرت الهويات القومية والإثنية الأخرى (الكردية، السريانية، الأرمنية...)، بالتهميش والإقصاء.

ورغم نجاح المشروع البعثي في تحقيق نوع من الحراك الاجتماعي العمودي، خصوصاً لأبناء الفئات الفقيرة والمهمشة، إلا أن نتائجه البنيوية كانت معقدة. فقد أدى إلى:

- تفكك البنى الاجتماعية التقليدية دون بناء مجتمع مدني حديث
- تعميق الولاءات الفئوية داخل مؤسسات الدولة
- خلق فجوة متزايدة بين الخطاب الوطني الرسمي والتجربة الاجتماعية الفعلية

بالمقارنة مع تجارب أخرى، مثل تجربة التحديث الناصري في مصر، فإن البعث السوري سعى إلى بناء مجتمع "مؤمم" سياسياً، لكنه أخفق في صناعة رابطة مواطنة فعلية، ما جعل الانتماءات الفرعية تستحضر نفسها بأشكال مختلفة، بمجرد تآكل "المواطنة القسرية" بفعل الثورة السورية بعد 2011، وبفعل سقوط النظام بعد 2024.

التهميش الاقتصادي: التهميش البنيوي والتفاوت المنتِج للنزاع

منذ السنوات الأولى للاستقلال، وبتكثيف متزايد خلال حكم حزب البعث، تشكّلت في سوريا بنية اقتصادية وتنموية غير متوازنة، تركزت فيها الموارد والخدمات والفرص في المدن الكبرى – لا سيما دمشق، حلب، وحمص – فيما ظلّت المناطق الريفية والحدودية، مثل درعا، الرقة، الحسكة، دير الزور، والسويداء، على هامش مشاريع التنمية، خاضعة لتهميش بنيوي طال قطاعات الخدمات والبنى التحتية والاستثمار العام.

وقد أشار حنّا بطاطو في كتابه فلاحو سوريا (Syria's Peasantry, 1999) إلى أن الإصلاح الزراعي البعثي، رغم ما أحيط به من شعارات العدالة الاجتماعية، لم يؤدِ إلى تنمية مستدامة في الريف، بل حوّل المناطق الزراعية إلى مجالات تعبئة سياسية دون تعزيز فعلي للبنية الإنتاجية أو تحسين شروط الحياة. كما بيّن باتريك سيل في الأسد: الصراع على الشرق الأوسط (Asad: The Struggle

for the Middle East, 1988) أنّ النظام، لا سيما في عهد حافظ الأسد، ركّز على ترسيخ سلطته المركزية من خلال تحالفات بيروقراطية وعسكرية، بينما بقيت الأطراف خارج معادلة القرار التنموي. وأوضح جوشوا لانديس، في عدد من دراساته، أن هذه البنية المركزية عمّقت التفاوتات الجغرافية، لا سيما في المناطق ذات الهوية الثقافية أو الإثنية المختلفة، ما رسّخ مشاعر تهميش عميق (Landis, "Syria's Authoritarian Structure", 2009).

تجلّى هذا التهميش في عدة مستويات مترابطة: ضعف البنية التحتية والخدمات العامة في الأطراف؛ تركّز الاستثمارات العامة والخاصة في المدن الكبرى؛ تسييس التنمية وربطها بالولاء السياسي؛ والتهميش السياسي والرمزي الذي جعل من الأطراف مجالاً أمنياً أكثر من كونها شريكاً سيادياً.

وقد راكم هذا الواقع شعوراً بالغبن في المجتمعات الطرفية، وهو ما لعب دوراً مركزياً في اندلاع الحراك الاحتجاجي عام 2011 (Hinnebusch, Syria: Revolution from Above, 2001)، ويبدو أنه يتمظهر مجدداً بعد سقوط النظام في 2024، إذ أصبحت هذه الاختلالات أحد مبررات بعض المكونات أو السلطات المحلية لرفض الانخراط في مشروع وطني جامع تقوده السلطة الانتقالية الجديدة.

منذ البداية، لم يُبنَ الاقتصاد السوري على قاعدة إنتاجية صلبة، بل اتخذ طابعاً ريعياً متقطعاً، أو تجريبياً مؤدلجاً. ومع سياسات التأميم والإصلاح الزراعي في الستينيات، نشأت طبقة بيروقراطية–عسكرية سيطرت على مفاصل الاقتصاد، دون أن يُترجم ذلك إلى تنمية فعلية (Perthes, The Political Economy of Syria Under Asad, 1995). وفي السبعينيات والثمانينيات، ساعدت المساعدات السوفييتية والعلاقات النفطية مع العراق على تأمين استقرار نسبي، لكنه لم يرافقه أي تحوّل هيكلي في بنية الاقتصاد.

في التسعينيات، ومع تراجع الدعم الخارجي، اتجه النظام إلى "الانفتاح الاقتصادي"، لكن من دون إصلاح مؤسسي، ما أدى إلى صعود فئات طفيلية مرتبطة بالأجهزة الأمنية، بينما تآكلت الطبقة الوسطى، وازداد اعتماد الأطراف على التحويلات والاقتصاد غير الرسمي (Haddad, "Business Networks in Syria", 2006).

ومع تولي بشار الأسد الحكم عام 2000، طُرحت وعود بالإصلاح، لكن السياسات الاقتصادية بقيت انتقائية ومصمّمة لتعزيز سلطات شبكة ضيقة من رجال الأعمال المقرّبين من النظام، لا لتحقيق تنمية عادلة (Heydemann, Networks of Privilege in the Middle East, 2004). وقد فاقم الجفاف بين 2006 و2010، وسوء إدارة الموارد، أزمة الريف، فتدفقت موجات من النزوح

نحو المدن، ما زاد من اختلالات السوق والتوترات الاجتماعية (De Châtel, "The Role of Drought in the Syrian Uprising", Middle Eastern Studies, 2014).

ثم، مع اندلاع الثورة، دخل الاقتصاد السوري طور الانهيار: البنى التحتية دُمّرت، الموارد أعيد توزيعها على أساس الصراع، وانتشرت اقتصاديات الحرب، وتحولت المناطق إلى جزر اقتصادية معزولة تعتمد على التهريب والمساعدات والموارد الطارئة (Abboud, Syria, 2016).

وفي المرحلة التي تلت سقوط النظام في ديسمبر 2024، لم تبرز حتى الآن مؤشرات على تحوّل اقتصادي بنيوي فعلي، فما زالت معظم المناطق تعتمد على اقتصاديات غير رسمية، وشبكات تهريب، ومساعدات خارجية، في ظل غياب مؤسسات مالية وإدارية موحدة، أو رؤية تنموية جامعة. كما تواجه السلطة الانتقالية تحديات هائلة في إعادة بناء الثقة، وتجاوز منطق تقاسم الموارد بين الكيانات المحلية، وسط هشاشة أمنية ومجتمعية مستمرة.

ومن المبكر إصدار حكم شامل على مسار الاقتصاد السوري في هذه المرحلة الانتقالية، إلا أن الملامح القائمة حتى الآن تُشير إلى أن ديناميات الفقر البنيوي والتفاوت الهيكلي التي طبعت الاقتصاد السوري لعقود ما زالت قائمة، بل وتتخذ أشكالاً جديدة، مع احتمالات إعادة إنتاجها في ظل غياب إصلاح اقتصادي عميق وشامل، وتبقى العدالة الاقتصادية، في ضوء ذلك، واحدة من الشروط الضرورية – لا الكافية – للخروج من دائرة النزاع الاجتماعي المزمن، وتأسيس دولة قائمة على التكافؤ والمواطنة.

تغليب هوية مصطنعة وقمع التعدد الإثني والثقافي

لم يقتصر مشروع الهندسة الاجتماعية الذي تبناه النظام البعثي السوري على قمع الهويات الإثنية والثقافية الفرعية، بل امتد إلى قمع وتشويه الهوية العربية-السنية التقليدية نفسها، رغم استخدام النظام لشعارات العروبة والإسلام في خطابه الرسمي، فالنظام البعثي لم يسع إلى بناء هوية وطنية جامعة تنبع من تعددية المجتمع السوري، بل فرض هوية قومية مصطنعة، استهدفت السيطرة الكاملة على الحقل الرمزي والثقافي، وطمس الخصوصيات التاريخية والحضارية لكافة مكونات المجتمع، بما فيها الغالبية العربية السنية.

فعلى مستوى الهوية العربية، عمد النظام إلى تفريغ العروبة من مضمونها الحضاري-الثقافي العميق، وحولها إلى أيديولوجيا حزبية مغلقة تحتكر تفسير الانتماء القومي بما يخدم بنية الحزب والدولة الأمنية، لم يعد الانتماء العربي في الخطاب الرسمي مرتبطاً بقيم الحرية أو النهضة أو الوحدة الثقافية، بل أضحى مرادفاً للولاء للسلطة القائمة، مع تجريم أي تعبير ثقافي مستقل للعروبة خارج الأطر البعثية الرسمية، وهكذا، تم تحييد النخب الثقافية العربية التقليدية في دمشق

وحلب وحمص ودير الزور وباقي محافظات سوريا، وإخضاعها لمنظومة الولاء الأمني، أو إقصاؤها تماماً من الحيز العام.

أما الهوية السنية، التي كانت تمثل مكوناً رئيسياً في النسيج الاجتماعي السوري، فقد تعرضت لعملية ممنهجة من التهميش والتحييد، فعلى الرغم من أن الأغلبية السكانية كانت تنتمي إلى الطائفة السنية، إلا أن مؤسساتها الدينية والثقافية تم إخضاعها بالكامل للأجهزة الأمنية، وتم ضرب استقلالية العلماء التقليديين لصالح علماء سلطويين مروّجين لخطاب الطاعة السياسية، كما جرى تهميش الحضور الرمزي والاجتماعي للسنة في مراكز القرار السياسي والعسكري/الأمني والاقتصادي، لصالح هيمنة هياكل أمنية-عسكرية يغلب عليها طابع الأقليات.

في المقابل، استمر النظام في قمع الهويات الإثنية والثقافية الأخرى بصرامة شديدة، مثل التركمان والمسيحيين والاكراد، لسياسات قمع ثقافي ممنهج، حيث خضعت مؤسساتهم الدينية والثقافية لرقابة مشددة، وتم تهميش لغاتهم وتراثهم ضمن منظومة تعليمية وإعلامية لا تعترف إلا بالهوية "البعثية" الرسمية.

بهذه الطريقة، لم يكن المشروع البعثي–الأسدي مجرد محاولة لفرض هوية قومية عربية بالمفهوم الكلاسيكي، بل كان في حقيقته مشروعاً لإنتاج **هوية سياسية مصطنعة**، خالية من القيم الثقافية الحقيقية، قائمة على الولاء الأمني-الحزبي، ومعادية لأي شكل من أشكال الاستقلال الثقافي أو الاجتماعي، سواء أتى من العرب أو السنة، أو المسيحيين أو الأكراد، أو غيرهم من المكونات الأخرى.

لقد كان قمع الهويات، بمختلف مستوياتها، أحد أخطر مصادر النزاع الاجتماعي المزمن في سوريا. إذ بدلاً من بناء وطن تعددي قادر على استيعاب فسيفساء مكوناته، اختار النظام فرض وحدة قسرية هشّة، سرعان ما انهارت تحت وقع الثورة والحرب، لتكشف عن مجتمعات متجاورة متنافرة، تبحث كل منها عن حماية هويتها في مواجهة الآخر.

إدارة الانقسام المجتمعي عبر سياسات ("فرق تسد")

مثّلت سياسة "**فرق تسد**" أحد الأدوات المركزية التي اعتمدها النظام البعثي–الأسدي لإدارة الانقسام المجتمعي في سوريا، فعوضاً عن السعي إلى بناء عقد اجتماعي جامع يقوم على الاعتراف بالتعددية السياسية والثقافية، عمد النظام إلى تعميق الانقسامات الإثنية والطائفية والمناطقية، واستثمر ذلك بشكل مدروس، بغية تعزيز قبضته على السلطة، وإضعاف أي إمكانية لظهور كتلة وطنية معارضة موحدة.

اعتمدت هذه السياسة على مستويين متوازيين:

- **على المستوى البنيوي**: قام النظام بتوزيع النفوذ والامتيازات بشكل انتقائي بين مكونات المجتمع، مستنداً إلى معايير طائفية ومناطقية غير معلنة، فقد مُنحت بعض الطوائف والأقليات، فرصاً أكبر للحصول على مناصب حساسة مؤسسات الجيش والأمن، مقابل الحفاظ على تبعية مشروطة للنظام، بينما ظلت الطائفة السنية، رغم أغلبيتها الديموغرافية، مبعدة عن مفاصل القرار الحقيقي، مع استخدام بعض رموزها كواجهة شكلية لإضفاء طابع من التعددية المصطنعة.
- **وعلى المستوى السياسي–الأمني:** عمل النظام على إحداث توازنات دقيقة بين المكونات الاجتماعية، تضمن عدم قدرة أي طرف على فرض إرادته بشكل مستقل، فكان يتم، مثلاً، تسليح بعض العشائر ضد أخرى، أو دعم ميليشيات محلية تابعة لأقليات معينة لمواجهة حركات احتجاجية في مناطق أخرى، مع الإبقاء على الجميع تحت السيطرة الكاملة للأجهزة الأمنية.

لقد أتقن النظام استخدام هذا النموذج، الذي يضع مكونات الشعب السوري في مرحلة بين الانقسام و الاندماج، بحيث لا يسمح بانفجار النزاعات إلى درجة تهدد استقراره، ولا يسمح أيضاً بتبلور جبهة وطنية عريضة يمكن أن تنازعه السلطة، وبهذا، تحولت الدولة إلى ساحة تنافس بين مكونات متنافسة متشابكة الولاءات، في حين ظل النظام هو الضامن الوحيد لمنع التصادم الشامل.

غير أن هذه الاستراتيجية لم تكن بدون أثمان باهظة على المدى البعيد، فقد أدت إلى تعزيز الانقسامات العمودية داخل المجتمع السوري، وبدل أن تتطور هويات وطنية عابرة للطوائف والإثنيات، ترسخت الولاءات الأولية (الطائفية، المناطقية، العشائرية) بوصفها آليات دفاع أساسية عن المصالح المجتمعية، وعندما ضعفت القبضة الأمنية بعد عام 2011، انفجرت هذه التراكمات دفعة واحدة، وتحولت سوريا إلى فسيفساء من الصراعات المحلية ذات الخلفيات الهوياتية العميقة.

بالمقارنة مع نماذج أخرى، مثل النظام اللبناني الذي قام على المحاصصة الطائفية الصريحة، أو النظام العراقي قبل 2003 الذي سعى إلى قمع الطائفية بالقوة البحتة، فإن النظام السوري اعتمد مقاربة هجينة: فلا هو اعترف رسمياً بالتعدد الطائفي، ولا هو ألغاه عملياً، بل استثمره ضمنياً لإدارة السلطة، وهذه المقاربة الهجينة جعلت النزاع السوري أكثر تعقيداً وأصعب في تفكيكه، لأنه متجذر ليس فقط في الانقسام السياسي، بل في البناء الاجتماعي نفسه.

إن سياسة "فرق تسد" التي اعتمدها النظام السوري، والتي بدت ناجحة لفترة طويلة في تأمين "استقرار القسري"، كانت في الحقيقة تبني ببطء بُنية انفجارية داخل المجتمع، انفجرت بكامل

طاقتها حين سقطت مظلة السلطة المركزية، وكشفت عن هشاشة التماسك الوطني، وعن الحاجة الملحة لإعادة بناء عقد اجتماعي جديد يقوم على الاعتراف بالتعدد والمواطنة المتساوية، لا على استثمار الانقسامات من أجل السيطرة.

تعمّق الذاكرة الجريحة وتراكم مشاعر اللاعدالة

من أبرز مظاهر النزاع الاجتماعي المزمن في السياق السوري ما يسمى بـ "**تراكم الذاكرة الجريحة**"، وهي ذاكرة مركّبة من القمع، والتعذيب، والنزوح، والإبادة، والانقسام، تتوارثها الأجيال وتُعيد تشكيلها سردياً داخل كل جماعة، ينتج عنها:

- تصاعد مشاعر اللاعدالة والانتقام.
- تصلّب السرديات المجتمعية وصعوبة التفاهم بين الجماعات المختلفة.
- تآكل الأمل بإمكانية العيش المشترك، ما يُهدد مستقبل أي عقد اجتماعي جامع.

خلاصة ختامية: تراكم الأسباب البنيوية خلف النزاع المزمن قبل الثورة

تُظهر القراءة التحليلية لتاريخ تشكّل الدولة والمجتمع السوريين أن النزاع الاجتماعي المزمن، الذي انفجر بوضوح خلال الثورة السورية عام 2011، واستمر بأشكال مختلفة بعد سقوط النظام في ديسمبر 2024، لم يكن وليد التحولات السياسية المباشرة، بل كان نتيجة تراكم طويل الأمد لعوامل بنيوية عميقة.

فمنذ تأسيس الكيان السوري الحديث، تجمعت عناصر عديدة صنعت بيئة قابلة للاشتعال:

- غياب عقد اجتماعي جامع وحقيقي يربط جميع المكونات الإثنية والطائفية والمناطقية.
- تأسيس الدولة على قواعد قسرية وأمنية بدلاً من المشاركة التمثيلية.
- تفاقم التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والمناطقية رغم الشعارات الرسمية عن العدالة.
- تغييب التعددية الثقافية واللغوية لمصلحة هوية قومية ضيقة.
- إدارة الانقسامات المجتمعية بطريقة زبائنية–قمعية بدلاً من معالجتها جذرياً.

ومع سقوط النظام، لم تختفِ مفاعيل هذا النزاع، بل استمرت بأشكال أقل عنفاً وأكثر اجتماعية–سياسية، فانخفض مستوى العنف المباشر مقارنة بسنوات النزاع المسلح، لكن النزاع تواصل عبر توترات مناطقية، وخلافات على إدارة الحكم المحلي، ومنافسة على النفوذ بين الكيانات المجتمعية المختلفة، واستمرار ضعف الانتماء الوطني الجامع.

بمعنى آخر، انتقل النزاع الاجتماعي المزمن من طور العنف المفتوح إلى طور التنافس البنيوي على السلطة والهوية والثروة في غياب مؤسسات وطنية جامعة، وستبقى أسبابه الجذرية قائمة، ما لم يتم معالجتها جذرياً.

IDRAK

النزاع السوري في طور جديد ما بعد سقوط النظام (ديسمبر 2024)

مع سقوط نظام الأسد في ديسمبر 2024، دخل النزاع السوري طوراً جديداً، اتسم بتحوّل واضح في طبيعة النزاعات، ومستوى حدّتها، وأشكال تجلياتها المجتمعية والسياسية. فبعد أكثر من عقد من العنف المسلح المفتوح، الذي طبع الحياة السورية بين 2011 و2024، شهدت البلاد تحولات معقدة نحو أنماط نزاع أقل عنفاً في الظاهر، لكنها لا تقل عمقاً وخطورة من الناحية البنيوية.

لم يؤدِ انهيار المركز السياسي السلطوي إلى إنهاء الصراعات، بل كشف عن طبقات النزاع الاجتماعي المزمن التي كانت كامنة أو مُدارة عبر أدوات السيطرة الأمنية. وقد أعاد المجتمع السوري إنتاج هذه النزاعات ضمن سياقات جديدة، مرتبطة بإعادة توزيع السلطة المحلية، وإعادة تعريف الهوية الوطنية، وإعادة تنظيم الموارد والولاءات.

فقد أدى المسار الدموي للنظام بين 2011 و2024 إلى تفكك تدريجي شامل، طال مؤسسات الدولة، والأجهزة الأمنية، والبنية الإدارية، وأفضى إلى خسارة فعلية للسيطرة على أجزاء واسعة من البلاد، في ظل تصدّع مجتمعي عميق أثني وطائفي ومناطقي.

من هنا، فإن الفراغ المؤسساتي الذي ورثته سوريا عقب سقوط النظام لا يقتصر على غياب السلطة، بل يشمل غياب الإجماع الوطني، وتآكل الثقة المجتمعية، وتعدّد المرجعيات السياسية والأمنية. وهو ما يجعل مهمة إعادة بناء الدولة الوطنية السورية أكثر صعوبة وتركيباً من مثيلاتها في تجارب إقليمية أخرى.

وإذا كانت مظاهر العنف الواسع قد تراجعت نسبياً منذ ديسمبر 2024، فإن النزاع لم ينتهِ، بل دخل طوراً أقل صخباً وأكثر ترسخاً في البُنى العميقة، فاستمرار التوترات الاجتماعية الكامنة، واستعادة الانقسامات المحلية لزخمها ضمن مشهد مفتوح، يعني أن خطر تفجّر العنف مجدداً قائم في أي لحظة، ما لم تتم معالجة الجذور البنيوية التي غذّت النزاع لعقود طويلة.

تُظهر المؤشرات الأولية أن النزاع السوري بعد سقوط النظام في ديسمبر 2024 لم يعد يتجلّى في شكل عمليات عسكرية كبرى أو مواجهات مسلحة واسعة النطاق، بل أعاد تشكيل نفسه ضمن أنماط أكثر هدوءاً، لكنها أكثر تعقيداً وتوغّلاً في البنى الاجتماعية والسياسية، فقد تعددت مظاهر الصراع على النحو التالي:

- نزاعات سياسية–إدارية بين القوى المحلية حول التمثيل، والسلطة، وإدارة الموارد.
- توترات هوياتية متجددة (طائفية، قومية، مناطقية) تفاقم من الانقسام الاجتماعي.

- صراعات على الموارد والخدمات، في ظل مؤسسات انتقالية فتية وضعيفة الامتداد.
- منافسات اقتصادية واجتماعية بين الفئات السكانية المختلفة، ترتبط بميراث التفاوت التاريخي.
- استمرار التدخلات الخارجية، التي تعرقل محاولات إعادة بناء سلطة وطنية مستقلة.

ضمن هذا السياق، يمكن تصنيف سوريا حالياً كحالة نموذجية لما يُعرف بـ "النزاعات الاجتماعية المزمنة منخفضة الحدة" (Low-intensity Protracted Conflicts)، حيث تراجعت مظاهر العنف الواسع، مقابل اتساع رقعة النزاع البنيوي المتغلغل في مؤسسات الدولة، وبُنى المجتمع، وعلاقات القوى.

هذا الواقع يضع الدولة السورية الجديدة أمام اختبار حاسم: الانتقال من مجرد "**إدارة النزاع**" إلى مرحلة "**حل النزاع**"، عبر مقاربة متكاملة متعددة المستويات، تشمل:

- تثبيت الأمن العام ضمن مؤسسات موحّدة.
- تعزيز شرعية المؤسسات الدستورية والانتقالية.
- تطوير آليات عادلة لتقاسم السلطة والثروة بين المكونات.
- بناء هوية وطنية شاملة تستوعب التنوع الثقافي، والإثني، والديني.

ونجاح هذه المقاربات يبقى مرهوناً بقدرة السلطة الحالية على معالجة الجذور البنيوية للنزاع، لا الاكتفاء بتسكين أعراضه السطحية.

تحولات سياسية وإدارية بعد سقوط النظام (ديسمبر 2024)

مثّل انهيار النظام السوري في 8 ديسمبر 2024 بداية تحول جذري في المشهد السياسي الوطني، حيث سارعت هيئة تحرير الشام وشركاؤها من الفصائل وقوى المعارضة إلى ملئ الفراغ الإداري عبر إعلان حكومة تصريف أعمال مؤقتة برئاسة "محمد البشير" يوم 10 ديسمبر 2024، لتسيير الشؤون العاجلة وإدارة الخدمات الأساسية.

رافق تشكيل حكومة تصريف الأعمال إعلان الرئيس الانتقالي أحمد الشرع ووزير مخابراته أنس الخطيب عن نية السلطة الجديدة تفكيك الأجهزة الأمنية التقليدية للنظام السابق وإعادة هيكلتها، بالتوازي مع إطلاق مسار تسويات أمنية لمعالجة أوضاع عناصر الأجهزة والفصائل المسلحة، وإعادة هيكلة أجهزة الأمن.

كما أطلقت الحكومة مساراً لإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة، شمل تسوية أوضاع موظفي النظام السابق، مع عزل المتورطين في الفساد والانتهاكات، ووضع خطط لمعالجة الترهل الإداري وتعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية.

وفي 24 ديسمبر 2024، تم الإعلان عن خطة وطنية لإعادة هيكلة القطاع الأمني، تضمنت إطلاق مشروع دمج الفصائل المسلحة ضمن بنية الجيش الوطني تحت إشراف وزارة الدفاع الانتقالية، في خطوة تهدف إلى توحيد السلاح وضبط الأمن الداخلي.

وفي 29 يناير 2025، أُعلن عن "يوم النصر" وتفويض أحمد الشرع رئيساً انتقالياً لسوريا، في حدث رمزي أسّس للمرحلة الانتقالية، وأسندت إليه مهمة قيادة الدولة نحو الاستقرار السياسي والدستوري.

بعد أقل من شهر وفي 20 فبراير 2025، انعقد مؤتمر الحوار الوطني السوري بمشاركة واسعة من القوى السياسية والاجتماعية والعسكرية، حيث تم التوافق على مبادئ المرحلة الانتقالية، وإطلاق خريطة طريق سياسية تشمل إعداد دستور جديد وتشكيل حكومة انتقالية موسعة.

ثم في 12 مارس 2025، أعلن عن تأسيس مجلس الأمن القومي السوري، بوصفه الهيئة العليا المشرفة على السياسة الأمنية والعسكرية، ضمن إطار مدني خاضع للرقابة القانونية.

تلا ذلك في 20 مارس 2025، صدور الإعلان الدستوري الانتقالي، الذي ثبت شرعية الرئيس الانتقالي أحمد الشرع، ونظم توزيع السلطات خلال المرحلة الانتقالية، محددًا مهام الحكومة ومجلس الأمن القومي والمجلس التشريعي المزمع تأسيسه.

ثم في 29 مارس 2025، أعلن عن تشكيل الحكومة الانتقالية السورية، مكلفة بإدارة المرحلة الانتقالية حتى صياغة دستور جديد وتنظيم الانتخابات العامة لاحقاً.

و كانت السلطة الجديدة منذ ديسمبر 2024، قد بدأت عبر وزير الخارجية أسعد الشيباني، تحركاً دبلوماسياً نشطاً تضمن زيارات رسمية إلى عدة دول عربية وأوروبية، ولقاءات متكررة للرئيس أحمد الشرع مع وفود دولية لدعم المرحلة الانتقالية، وهو ما تُوج مؤخراً بتوسيع الاعتراف الدولي بالحكومة الجديدة، ورفع علم سوريا في مقر الأمم المتحدة في أبريل 2025.

رغم التقدم الملحوظ في تثبيت السلطة الانتقالية وإعادة تفعيل بعض المؤسسات، ظلت تحديات الأمن والإدارة قائمة بشكل جدي، فقد واجهت الحكومة الانتقالية صعوبات في ضبط الأمن بالمناطق الريفية والنائية، حيث استمرت بعض بؤر الانفلات الأمني والتمرد المحلي، إلى جانب استمرار النفوذ المحدود لبعض الفصائل المسلحة غير المنضوية بالكامل ضمن وزارة الدفاع.

وعلى الصعيد الإداري، لا زالت الترسبات الهيكلية والفساد المزمن جهود الإصلاح تعيق جود إصلاح المؤسسات، مما يتطلب جهوداً إضافية لإعادة بناء الجهاز البيروقراطي وتحفيز الأداء المؤسساتي.

كما تفرض الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن سنوات النزاع، واستمرار العقوبات الأمريكية بشكل خاص، تحديات إضافية على قدرة الحكومة الانتقالية على توفير الخدمات الأساسية وتحريك عجلة الاقتصاد، رغم تخفيف أو تجميد عدد من الدول، وعلى رأسها بريطانيا والاتحاد الأوروبي، للعقوبات، وهو ما ساهم جزئياً في تخفيف الضغط الاقتصادي، دون أن يغير جوهرياً من حجم الأزمة بسبب استمرار العقوبات الأمريكية الأحادية.

في الوقت نفسه، تواجه وحدة البلاد وسيادتها تهديدات خطيرة بفعل تحركات الاحتلال الإسرائيلي، الذي صعّد من تدخله العسكري عبر شن غارات متكررة على الأراضي السورية وتوسيع مناطق تموضعه الأمني، إلى جانب محاولاته دعم بعض النزعات الانفصالية، خاصة في الجنوب السوري. وفي موازاة ذلك، واصلت الولايات المتحدة دعمها لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) في شمال شرق البلاد، مما يعزز النزعات الانفصالية ويقوض جهود الحكومة الانتقالية لاستعادة السيطرة الوطنية الكاملة.

وفي ضوء هذه المعطيات، بات من الواضح أن التحدي الرئيسي لا يتمثل في إنجاز مسار صياغة الدستور، بل في معالجة ضعف المركز السياسي والاقتصادي للدولة الانتقالية، الذي تفاقمه العقوبات الأمريكية المتواصلة، فالاستقرار الفعلي والتمهيد لأي استحقاق دستوري مستقبلي يظل مرهوناً أولاً بإعادة بناء مؤسسات وطنية، وتحقيق تقدم ملموس في إنعاش الاقتصاد الوطني، وإرساء سلطة موحدة في دولة تتمتع بالهيبة على الصعيد الداخلي والخارجي.

استمرار النزاعات المجتمعية ولكن بأشكال أقل عنفاً

رغم الانهيار السياسي الذي مثّله سقوط النظام السوري في ديسمبر 2024، لم تتلاشَ النزاعات المجتمعية المتراكمة، بل أعادت إنتاج نفسها بأشكال جديدة، أقل عنفاً وأكثر تعقيداً. ففي ظل غياب سلطة مركزية قادرة على بسط نفوذها الكامل، وتفاوت السيطرة بين المناطق، برزت مظاهر تنازع محلي تتراوح بين التنافس السياسي، والصراع على الموارد، وتوترات الهوية الطائفية والقومية.

في الريف والمناطق النائية، تلعب العشائر والمكونات المحلية دوراً رئيسياً في إدارة شؤونها، أحياناً بالتنسيق مع الحكومة الانتقالية، وأحياناً بعيداً عنها، مما أدى إلى ازدواج السلطة، في الشمال الشرقي، استمرت هيمنة قسد مدفوعة بالمطالب الكردية والدعم الأمريكي، ما زاد من التوتر مع المكونات العربية.

أما في الساحل، فقد غذّت فلول النظام السابق المخاوف لدى قطاعات من العلويين، محذرة من تهميش اقتصادي وديموغرافي، بينما مارست بعض التشكيلات الدرزية ضغوطاً تفاوضية شديدة، وصلت إلى التلويح بالعنف، سعياً لمكاسب فئوية وأمنية.

في المدن الكبرى، ظهر النزاع بشكل تنافس على المناصب والنفوذ داخل مؤسسات الدولة الوليدة، فيما يظل التوجس الاجتماعي كامناً تحت السطح، مهدداً بالانفجار في حال فشل الحكومة في إدارة التنوع وتحقيق التنمية المتوازنة.

تُظهر هذه الديناميات أن الانتقال السياسي لا يقتصر على بناء مؤسسات دستورية أو تقاسم السلطة، بل يتطلب معالجة للجروح المجتمعية العميقة، وتفعيلاً جاداً لمسار العدالة الانتقالية كشرط أساسي لتحقيق الاستقرار والتعايش الوطني.

الطابع المركب للنزاع السوري

النزاع السوري في أساسه، وما بعد سقوط النظام في ديسمبر 2024، ذو طابع مركب نادر، مقارنة بالعديد من النزاعات المعاصرة، حيث تداخلت أبعاده الطائفية والقومية والطبقية والمناطقية في شبكة معقدة من التوترات الاجتماعية والسياسية، ولم يكن النزاع نتاج عامل واحد بسيط يمكن معالجته بمعزل عن غيره، بل نشأ وتفاقم نتيجة تراكم وتفاعل عوامل بنيوية عميقة.

على الصعيد الطائفي، ورغم الخطاب الرسمي الذي طالما ادعى العلمانية والوحدة الوطنية، ظل النظام السابق يستند إلى بنية أمنية/عسكرية يغلب عليها الطابع الطائفي، مما عمّق مظاهر التمايز بين المكونات الدينية والمذهبية، وخاصة بين العرب السنة الذين شكّلوا القاعدة السكانية الأوسع ولكنهم عانوا من التهميش السياسي، وبين العلويين الذين ارتبطت صورتهم بالنظام الحاكم، فضلاً عن الأقليات الدينية الأخرى التي تعاملت مع الوضع بحذر وحيطة.

أما البعد القومي، فقد برز بحدة في مناطق الشمال الشرقي، حيث شعر الأكراد بالتهميش والإنكار لحقوقهم القومية، ما دفعهم إلى تبني مطالبات متزايدة بالحكم الذاتي، مدعومة بالدعم الأمريكي المستمر، وتحريض بعض القيادات الانفصالية، مما خلق حالة من الانفصال "الوجداني" عن المركز، وفاقم من تعقيد مشهد بناء الدولة.

وعلى الصعيد الطبقي، كان للفجوة الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة بين المركز المديني الغني والأطراف الريفية الأقل غنى دور حاسم في تغذية الغضب الشعبي، وقد كان الحراك الثوري الأولي ذو طبيعة اجتماعية واضحة، قادته فئات مسحوقة عانت من البطالة وتآكل شبكات الأمان الاجتماعي، قبل أن يتخذ الصراع لاحقًا طابعًا طائفيًا وعسكريًا أكثر وضوحًا.

أما البعد المناطقي، فقد أظهر نفسه في تباين أنماط التمرد والولاء بين المحافظات المختلفة، حيث شعرت بعض المناطق، مثل حمص ودرعا ودير الزور والرقة والحسكة، بأنها مهمشة سياسيًا

وتنمويًا لعقود طويلة، ما دفعها إلى تبني مواقف أكثر جذرية ضد النظام سابقاً، ومن ثم ضد أي مركزية مفرطة من قبل السلطة الانتقالية الجديدة.

إن هذا الطابع المركب للنزاع السوري يعني أن أي مقاربة لحل الأزمة أو بناء عقد اجتماعي جديد لا يمكن أن تقتصر على بُعد واحد، سواء كان سياسياً أو طائفياً أو اقتصادياً، بل يتطلب الأمر رؤية شاملة تأخذ بالاعتبار التداخل العميق بين مختلف الأبعاد البنيوية للنزاع.

ديناميات النزوح الداخلي وإعادة التوزيع السكاني

رغم التحسن النسبي في الوضع الأمني بعد سقوط النظام في ديسمبر 2024، شهدت سوريا تحولات ديموغرافية محلية محدودة نسبياً، ذات أثر تدريجي على البنية السكانية التقليدية في بعض المناطق، فقد عادت أعداد من اللاجئين والنازحين إلى مناطقهم الأصلية في عدد من المحافظات، مدفوعين بتحسن مؤقت في الأوضاع الأمنية والإدارية، إلا أن هذه العودة لم تكن شاملة ولا متوازنة، بل صاحبتها تحركات سكانية أخرى مرتبطة بالتحولات السياسية والأمنية الجديدة.

ففي بعض المناطق، خاصة في الشمال الشرقي، تزايدت حركة النزوح المحدود للعرب من المناطق الخاضعة لسيطرة قسد، بفعل السياسات الإدارية والاقتصادية التي تفرضها الإدارة الذاتية وشعور المكون العربي ومكونات أخرى بالتهميش والأقصاء. وفي الساحل السوري، شهدت بعض المناطق تركّزا أكبر للمكون العلوي، مدفوعا بمخاوف أمنية وبتحريض بعض رموز النظام السابق، الذين استثمروا في إذكاء مخاوف الهويات المحلية من التغيرات السياسية القادمة.

كما لعبت الأوضاع الاقتصادية دوراً إضافياً في تحريك السكان داخلياً، حيث دفعت صعوبات المعيشة والبطالة الأسر إلى النزوح نحو مراكز المدن بحثًا عن فرص عمل أو خدمات أفضل، مما عمّق الضغوط على البنية التحتية الحضرية، بينما اندفعت العديد من الأسر الاخرى من مراكز المدن التي تشهد ارتفاعا ملحوظاً في كلفة العيش هذه الفترة متجة إلى الأطراف خصوصا في الشمال السوري الذي تتوفر فيه الخدمات وكلفة الحياة اليومية فيه معقولة نسبياً مقارنة بمراكز مدن مثل حلب أو دمشق.

هذه التحولات، رغم محدوديتها مقارنة بموجات النزوح الكبرى خلال سنوات الحرب، تطرح تحديات خطيرة على وحدة النسيج الاجتماعي السوري، إذ أن التمركزات السكانية الطائفية والقومية الجديدة، حتى وإن كانت محدودة، فهي تُنذر بإعادة إنتاج أشكال جديدة من العزلة والانقسام المجتمعي، وتؤسس لنزاعات محتملة في المستقبل إذا لم تتم معالجتها بسياسات وطنية عادلة ومتوازنة.

من هنا، تبرز الحاجة إلى مقاربات مدروسة لإدارة ملف العودة وإعادة التوزيع السكاني، عبر ضمان بيئات آمنة لجميع المكونات، وتحقيق تنمية متوازنة تقلل من دوافع الهجرة والنزوح الداخلي.

صعوبة إعادة بناء عقد اجتماعي جديد

رغم التغيرات السياسية العميقة التي شهدتها سوريا بعد سقوط النظام في ديسمبر 2024، فإن مهمة إعادة بناء عقد اجتماعي جديد لا تزال تواجه صعوبات بنيوية معقدة، فالنزاع الذي استمر لعقد ونصف قد خلّف مجتمعًا ممزقًا، تغلب عليه الهويات الفرعية الطائفية والقومية والمناطقية، على حساب الهوية الوطنية الجامعة، وقد أسهمت سنوات الحرب الطويلة، وما رافقها من سياسات النظام السابقة القائمة على التمييز والانقسام، في تقويض الأسس الثقافية والاجتماعية التي كان يمكن أن تبنى عليها مواطنة وطنية شاملة.

كما أن تعددية الفاعلين المحليين، سواء كانت سياسية أو عسكرية أو اجتماعية، ووجود مراكز قوى شبه مستقلة في بعض المناطق، فاقم من صعوبة التوصل إلى توافق وطني عريض حول أسس المرحلة الانتقالية الجديدة. فلكل مكون أو تيار أو منطقة روايتها الخاصة للصراع وطموحاتها المختلفة لمستقبل البلاد، مما يجعل صياغة سردية وطنية موحدة عملية شاقة تتطلب جهدًا طويل النفس.

إضافة إلى ذلك، شكّلت التدخلات الخارجية التي تحاول التدخل بالصراعات بين المكونات السورية (العلويون/روسيا-إيران، قسد/الولايات المتحدة، الدروز/إسرائيل) عاملًا معرقلًا رئيسياً، سواء من خلال دعم بعض الأطراف المحلية لتحقيق أجندات خاصة، أو عبر تعميق الانقسامات الداخلية، مما يضعف فرص التوصل إلى توافق سيادي خالص ينطلق من إرادة السوريين وحدهم.

وفي ظل هذه التعقيدات، تبدو محاولة إعادة بناء عقد اجتماعي جديد مهمة تتجاوز مجرد الاتفاق على نص دستوري أو ترتيبات سياسية انتقالية، لتغدو تحديًا بنيويًا يتطلب إعادة بناء الثقة بين المكونات المختلفة، وترسيخ قيم العدالة والمساواة، وضمان المشاركة المتوازنة في السلطة والثروة، والاعتراف المتبادل بالهويات المتنوعة ضمن إطار وطني جامع.

إن صعوبة هذه المهمة لا تقلل من ضرورتها، بل تؤكد أن أي استقرار مستدام في سوريا لا يمكن أن يتحقق دون صياغة عقد اجتماعي جديد يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، وينهي منطق الغلبة والإقصاء، لصالح مشروع وطني يتجاوز إرث الحرب والانقسام.

التحديات الاقتصادية والمعيشية وتأثيرها على الاستقرار

رغم التحولات السياسية التي أعقبت سقوط النظام السوري في ديسمبر 2024، فإن التحديات الاقتصادية والمعيشية ظلت تمثل أحد أكبر المعوقات أمام ترسيخ الاستقرار وبناء دولة وطنية قادرة على الصمود، فقد تراكمت الأزمات الاقتصادية نتيجة سنوات الحرب الطويلة، ودُمرت

قطاعات حيوية مثل الزراعة والصناعة، فيما ظلت العقوبات الأمريكية المفروضة على البلاد، حتى بعد تغيير النظام، تحدّ بشدة من قدرة الحكومة الانتقالية على إنعاش الاقتصاد الوطني.

وتتمثل أبرز ملامح الأزمة الاقتصادية في تدهور سعر صرف العملة المحلية، وارتفاع أسعار المواد الأساسية، وتراجع القدرة الشرائية لغالبية المواطنين، كما استمرت أزمات الخدمات العامة، رغم التقدم النسبي الذي احرزته الحكومة الانتقالية في توفير الكهرباء والمياه والرعاية الصحية والتعليم.

إلى جانب ذلك، أدت هذه الضغوط الاقتصادية إلى حركة نزوح داخلي اقتصادية جديدة، من نوع مختلف، حيث اندفعت أعداد متزايدة من الأسر من مراكز المدن المرهقة بالغلاء نحو الأطراف والمناطق الشمالية التي توفر بيئة معيشية أقل كلفة، مما فرض تحديات إضافية على التخطيط العمراني والبنية التحتية في تلك المناطق.

إن استمرار الأزمة الاقتصادية قد ينعكس مباشرة على الاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث يولد الإحباط الشعبي أرضية خصبة للاحتجاجات والانفجارات الاجتماعية، ويفتح الباب أمام القوى الطامحة للاستفادة من السخط الشعبي لتوسيع نفوذها، كما أن العجز عن تحسين الأوضاع المعيشية يقوض تدريجياً شرعية الحكومة الانتقالية، مهما كانت الإنجازات السياسية أو الدبلوماسية، مما يهدد بانزلاق البلاد إلى موجات جديدة من الفوضى.

في ضوء ذلك، يصبح التعامل مع التحديات الاقتصادية والمعيشية أولوية قصوى للمرحلة الانتقالية، مثل إطلاق خطط تنموية عاجلة، وتوسيع قنوات المساعدات الإنسانية، والضغط على المجتمع الدولي لرفع أو تخفيف العقوبات، بما يتيح استعادة النشاط الاقتصادي وتحقيق إنعاش تدريجي للأوضاع المعيشية، كأساس ضروري لترسيخ الاستقرار وإعادة بناء الثقة بالدولة الجديدة

التدخلات الخارجية وإعادة تشكيل خرائط النفوذ في سوريا بعد 2024

رغم انهيار النظام السوري في ديسمبر 2024، فإن المشهد الداخلي مازال خاضعاً بدرجات متفاوتة لتدخلات إقليمية ودولية نشطة، الأمر الذي جعل مسار استعادة السيادة الوطنية مهمة بالغة التعقيد، فقد استمرت إسرائيل في تصعيد عملياتها العسكرية داخل الأراضي السورية، مستهدفة مقرات أمنية وعسكرية، وموسعةً من مناطق تموضعها الاستخباراتي والعسكري، خصوصًا في الجنوب السوري والمناطق المحاذية للجولان المحتل، تحت ذريعة حماية أمنها القومي ومنع تعاظم قوى معادية في تلك المنطقة.

في موازاة ذلك، واصلت الولايات المتحدة دعمها لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) في الشمال الشرقي، مما يعزز نزعات الانفصال ويضعف سلطة المركز الوطني، ويبقي على مناطق واسعة خارج

الإطار المباشر للحكومة الانتقالية. كما أدى الوجود الأمريكي إلى خلق توازنات جديدة في تلك المناطق، تمنع أي حسم سياسي داخلي سريع.

أما تركيا، فقد حافظت على وجودها العسكري في الشمال السوري، تحت عنوان حماية أمنها القومي ومنع تمدد قوى انفصالية قرب حدودها، فيما تحرص على اظهار أكبر قدر من التعاون والدعم للسلطة الجديدة في سوريا.

في المقابل، شهد الدوران الروسي والإيراني تراجعاً نسبياً مقارنة بالسنوات السابقة، بسبب طبيعة منظومة الحكم الجديدة في سوريا، والضغوط الدولية، والأوضاع الداخلية المعقدة في موسكو وطهران.

أما الاتحاد الأوروبي، ممثلًا بفرنسا وألمانيا وإيطاليا، فتبنى سياسة تقوم على دعم التحول السياسي السلمي وبناء المؤسسات، مقابل دعم محدود مشروط بإحراز تقدم ملموس في ملفات مثل حقوق الإنسان، العدالة الانتقالية، الشفافية الإدارية، مكافحة الفساد.

على الجانب الإيجابي، برز دور متنامٍ لبعض القوى العربية، خصوصاً السعودية والإمارات وقطر، في دعم الحكومة الانتقالية سياسيًا واقتصاديًا، ومحاولة إعادة دمج سوريا تدريجيًا في محيطها العربي، كجزء من مشروع إقليمي يسعى إلى إنهاء مرحلة الفوضى وتعزيز الاستقرار.

مع ذلك، فإن استمرار التداخلات الخارجية، ومحاولات رسم خرائط نفوذ جديدة، لا يزالان يشكلان تهديداً بنيوياً خطيراً على وحدة سوريا واستقلال قرارها الوطني، مما يضع الحكومة الانتقالية أمام الحاجة إلى مقاربة حذرة ومتوازنة، تجمع بين تثبيت الوضع الداخلي للدولة، والانفتاح الدبلوماسي الذكي لإعادة بناء هوامش السيادة الوطنية تدريجياً.

أثر النزاع المزمن على مشروع بناء الدولة الوطنية

أدى النزاع المزمن الذي عاشته سوريا منذ العام 2011، وما تلاه من انهيار النظام في ديسمبر 2024، إلى إحداث آثار بنيوية معقدة على مشروع بناء الدولة الوطنية، فالنزاع لم يكن مجرد صراع سياسي أو عسكري عابر، بل عبّر عن انقسامات اجتماعية واقتصادية وهوياتية عميقة، كرّستها تراكمات تاريخية طويلة، وجعلت إعادة تشكيل الدولة الوطنية مهمة بالغة الصعوبة.

في ضوء تحليلات Charles Tilly حول اللامساواة البنيوية (Durable Inequality)، يمكن فهم أن البنى الاجتماعية السورية التي أنتجت النزاع، ما تزال حاضرة بعمق، حيث أعاد النزاع إنتاج أنماط من التفاوت الطائفي والمناطقي والاجتماعي، لا تزول بمجرد تغيير النظام السياسي. كما أن تشظي الهوية الوطنية السورية، الذي ازداد حدة بفعل النزاع، يعكس ما وصفه Benedict Anderson في دراسته حول "الجماعات المتخيلة" (Imagined Communities)، إذ أصبحت الدولة السورية عاجزة عن الاستمرار كإطار جامع يتجاوز الانتماءات الفرعية.

على المستوى البنيوي الأعمق، يشير Michael Mann في "مصادر القوة الاجتماعية" (The Sources of Social Power) إلى أن تفتت قنوات القوة (السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الأيديولوجية) يؤدي إلى انهيار الدولة الموحدة، وهو ما شهدته سوريا عملياً، مع تعدد السلطات المحلية وتآكل قدرة المركز على فرض إرادته.

أما Jean-François Bayart، في دراسته "الدولة في إفريقيا" (The State in Africa)، فقد أوضح أن هشاشة الدول الوطنية تتفاقم حين تظل هياكل السلطة قائمة على الزبائنية والانقسامات الاجتماعية، وهي سمة نجدها بوضوح في الحالة السورية، حيث تتنازع مكونات محلية السيطرة على الموارد والسلطة، بعيدًا عن أي مفهوم جامع للدولة الحديثة.

إلى جانب هذه المقاربات النظرية، تؤكد دراسات عملية عديدة (ICG، Hartzell & Hoddie، كارنيغي) أن النزاعات المزمنة تترك أثراً طويل الأمد على فرص بناء الدول، حيث تجعل مسارات المصالحة وإعادة الاندماج الوطني أكثر تعقيداً، وتتطلب جهداً مضنياً لإعادة تأسيس الثقة، والاتفاق على عقد اجتماعي جديد.

في السياق السوري، يظهر أثر النزاع المزمن في هشاشة أي ترتيبات سياسية انتقالية لا تستند إلى أسس مصالحة حقيقية، وفي صعوبة إعادة بناء مؤسسات دولة موحدة، قادرة على تجاوز الولاءات الفرعية. كما أن الأجيال الجديدة، التي نشأت في بيئات منقسمة، أصبحت تحمل ذاكرة جماعية مثقلة بالخوف والتمييز، مما يعمق الفجوة بين مكونات المجتمع، ويؤخر مشروع إعادة تأسيس المواطنة الوطنية.

من هنا، يبدو مشروع بناء الدولة الوطنية في سوريا تحدياً وجودياً يتطلب إعادة تعريف الهوية الوطنية، وتجاوز أنماط الإقصاء البنيوية، وإرساء عقد اجتماعي جديد قائم على العدالة وسيادة القانون.

دروس من النزاعات المزمنة في العراق ولبنان وجنوب السودان

في ضوء التجربة السورية بعد سقوط النظام في ديسمبر 2024، يبرز سؤال حاسم حول كيفية تجنب إعادة إنتاج النزاع المزمن الذي أطاح بالدولة والمجتمع معاً، لتحقيق فهم أعمق لهذا التحدي، يقدم هذا الفصل تحليلًا مقارنًا لثلاث تجارب دولية بارزة في التعامل مع النزاعات المزمنة: العراق بعد الغزو الأميركي عام 2003، لبنان بعد نهاية الحرب الأهلية 1975–1990، وجنوب السودان بعد الانفصال في 2011.

نهدف هنا إلى استكشاف طبيعة الفرص التي توفرت لكل تجربة، والتحديات التي واجهتها، والدروس التي يمكن لسوريا أن تستلهمها لبناء دولة وطنية مستقرة وشاملة، مستفيدين من أدبيات بناء الدولة بعد النزاعات (Hartzell & Hoddie، Bayart، Stewart) ونظريات الهوية الوطنية (Anderson).

العراق بعد 2003: الدولة التي فُككت قبل أن تُبنى

شكّل سقوط نظام صدام حسين في 2003 لحظة مفصلية فتحت نافذة لإعادة تأسيس الدولة العراقية على أسس ديمقراطية ومواطنة متساوية.

على الرغم من الدعم الدولي الكبير المتمثل في مؤتمر مدريد للمانحين، ووجود قاعدة نخب علمية وفكرية، إلا أن الأخطاء الاستراتيجية الكارثية التي اتخذتها سلطة الاحتلال، وعلى رأسها قرار اجتثاث البعث وحل الجيش العراقي (بتحليل Hartzell & Hoddie، فإن حل المؤسسات القائمة دون بدائل فاعلة يؤدي إلى فوضى مزمنة)، خلقت فراغاً أمنياً وإدارياً عميقاً.

هذا الفراغ أطلق صراعات طائفية عنيفة، حيث شعرت المكونات السنية بالتهميش والإقصاء، فيما تعززت الهويات الشيعية والكردية على حساب الهوية الوطنية العراقية.

كما أن التدخلات الإقليمية الكثيفة، خصوصاً من إيران ودول الخليج، عمّقت الانقسامات الطائفية والسياسية، مما أعاق إعادة بناء العقد الاجتماعي، وفق ما تحذر منه دراسات النزاعات المزمنة (Frances Stewart).

الدروس المستفادة لسوريا:

- خطورة تفكيك مؤسسات الدولة دون جاهزية بدائل، مما يؤدي إلى فراغات أمنية وإدارية مدمرة.
- خطورة استبعاد مكونات اجتماعية رئيسية من معادلة الحكم، مما يعيد إنتاج النزاعات بصيغ أكثر عنفاً وتعقيداً.

لبنان بعد 1975: تسوية أنهت الحرب لكنها لم تبنِ دولة

أنهت وثيقة الطائف عام 1989 الحرب الأهلية الدامية في لبنان، وأعادت توزيع السلطة بطريقة أكثر توازنًا بين الطوائف.

ورغم الدعم الإقليمي والدولي لاتفاق الطائف، إلا أن التسوية كرّست عمليًا نظام المحاصصة الطائفية كصيغة دائمة، بدل أن تكون مرحلة انتقالية نحو دولة مدنية.

كما تحولت مؤسسات الدولة إلى ساحة تنافس طائفي واقتصادي، بينما حالت التدخلات الخارجية المتعددة (سورية، إسرائيل، إيران، السعودية) دون بناء قرار وطني مستقل.

وفشل النظام اللبناني في إصلاح بنيته الاقتصادية والإدارية، مما أدى إلى انهيار الدولة فعلياً خلال العقد الأخير، وهو ما تحذر منه أدبيات الدولة الضعيفة والهويات المتخيلة (Anderson، Bayart).

الدروس المستفادة لسوريا:

- إن السلم الأهلي القائم على توزيع المناصب الطائفية دون إصلاح جذري ينتج استقراراً هشاً
- إن غياب مشروع وطني جامع، يُفشل الدولة مهما كان الترتيب السياسي الشكلي ناجحاً ظاهرياً.

جنوب السودان بعد 2011: **الانفصال** الذي ولد معه النزاع

رغم تحقيق جنوب السودان استقلاله عن السودان عام 2011 وسط احتفالات دولية، إلا أن غياب مشروع وطني اندماجي، واستمرار منطق الغنيمة السياسية (patrimonial politics كما يحللها Bayart)، أديا إلى انفجار حرب أهلية مدمرة بعد عامين فقط.

تفجرت النزاعات الإثنية بين المكونات الرئيسية (الدنكا، النوير)، بينما فشلت المؤسسات الوليدة في استيعاب التعدد الاجتماعي، مما أعاد البلاد إلى مربع الفوضى والانقسام.

الدروس المستفادة لسوريا:

- أن الاستقلال أو سقوط النظام لا يساوي بالضرورة بناء دولة، ما لم يترافق مع تأسيس عقد اجتماعي جامع وإرادة لبناء مؤسسات قوية.
- أن استمرار منطق الغلبة السياسية يؤدي حتمياً إلى إعادة إنتاج النزاعات الأهلية.

تشترك الحالات الثلاث (العراق، لبنان، جنوب السودان) مع الحالة السورية في وجود هشاشة تاريخية للهوية الوطنية، وتأثيرات خارجية ثقيلة، وانقسامات مجتمعية عميقة، وضعف مزمن في مؤسسات الدولة.

غير أن الوضع السوري بعد 2024، ورغم كل تحدياته، **لا يزال يحتفظ بفرصة تاريخية**:

- لم تتفكك سوريا رسمياً إلى كيانات منفصلة
- لم يحدث تغلب نهائي للهويات الفرعية على الهوية الوطنية
- لا تزال هناك نافذة لصياغة عقد اجتماعي جديد أكثر شمولاً

بناءً عليه، يتطلب نجاح التجربة السورية:

- تفادي سيناريو تفكيك الدولة كما حدث في العراق
- كسر نموذج المحاصصة الطائفية كما في لبنان
- تجنب الانقسام الإثني والسياسي العنيف كما في جنوب السودان

كما أن تجربة سوريا يجب أن تكون واعية لما يحذر منه Charles Tilly حول استدامة أنماط اللامساواة البنيوية، ولما يشير إليه Michael Mann حول خطورة تفتت مصادر القوة داخل الدولة، إذا لم تُعالج جذور النزاع بجدية وشمول.

استشراف مآلات النزاع وفرص بناء الدولة الوطنية المستقرة

بعد سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر 2024، دخلت سوريا مرحلة انتقالية معقدة تتداخل فيها فرص إعادة البناء مع مخاطر تفكك جديد. فقد مثّل انهيار للنظام لحظة فارقة، فتحت نافذة تاريخية أمام السوريين لإعادة صياغة مشروعهم الوطني على أسس جديدة من السيادة والمواطنة والعدالة، لكنها في الوقت نفسه -وكما توضح في الفصلين السابقين- كشفت عن هشاشة البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية التي خلفتها عقود من الاستبداد والحرب.

منذ سقوط النظام في ديسمبر 2024، شهدت سوريا تحولات سياسية بارزة، شملت تشكيل حكومة تصريف أعمال، وتفويض أحمد الشرع رئيساً انتقالياً، وإصدار إعلان دستوري مؤقت، وتأسيس مجلس الأمن القومي والحكومة الانتقالية، إلى جانب خطوات لإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية ودمج الفصائل المسلحة.

ورغم التحسن النسبي في الوضع الأمني، لا تزال التحديات قائمة، من بينها بؤر الانفلات، والنزاعات المجتمعية، والتدخلات الخارجية، خاصة الإسرائيلية والأمريكية.

اقتصادياً، بقيت الهشاشة سائدة بفعل استمرار العقوبات الأميركية وضعف البنية التحتية، رغم بعض التحسن المحدود بدعم خليجي وتخفيف أوروبي جزئي.

مجتمعياً، لم تنقسم البلاد رسمياً، لكن الهوية الوطنية تواجه ضغوطاً من الهويات الفرعية، وسط تحركات ديموغرافية تُغيّر من توازنات بعض المناطق.

ضمن هذا السياق المتشابك، يصبح التفكير في السيناريوهات المستقبلية ضرورة استراتيجية لفهم المسارات المحتملة التي قد تسلكها سوريا خلال السنوات القادمة، فالمرحلة الانتقالية الحالية، بكل ما تحمله من فرص ومخاطر، تفتح على احتمالات متعددة تتراوح بين التعافي التدريجي وبناء دولة وطنية موحدة، وبين استمرار حالة التشظي والنزاعات المجتمعية منخفضة الحدة، أو حتى الانزلاق مجددًا إلى دوامة نزاع أهلي مفتوح، أو فرض تسوية سياسية خارجية تتجاوز إرادة السوريين.

تحليل هذه السيناريوهات لا يعني افتراض حتميات، بل هو محاولة لفهم الديناميات الداخلية والخارجية المؤثرة في المشهد السوري، ورصد العوامل التي قد تعزز أو تضعف كل مسار محتمل، استنادًا إلى الوقائع الفعلية وليس إلى الأمنيات أو الافتراضات النظرية.

بناءً على ذلك، يستعرض هذا الفصل سيناريوهات رئيسية لمستقبل سوريا في ضوء النزاع الاجتماعي المزمن الذي تعيشه، والتحولات العميقة التي أعقبت سقوط النظام، مع تحليل العوامل

المرجحة لكل سيناريو، واستخلاص الاستنتاجات الاستراتيجية الضرورية لصناع القرار والقوى الوطنية الفاعلة

السيناريو الأول: التعافي التدريجي وبناء دولة وطنية جديدة

يفترض هذا السيناريو أن سوريا، رغم التحديات العميقة التي ورثتها من عقود الاستبداد والحرب، قادرة عبر مسار تدريجي طويل النفس على إعادة تأسيس دولة وطنية موحدة وقادرة، تستند إلى عقد اجتماعي جديد وشامل.

تقوم فرضية هذا السيناريو على نجاح الحكومة الانتقالية الحالية في تعزيز مؤسسات الدولة، وترسيخ الشرعية الوطنية، وتحقيق تقدم نسبي في المسارين الأمني والاقتصادي، بما يسمح بإعادة بناء الثقة بين المواطنين والدولة، واستعادة الهوية الوطنية الجامعة على حساب الهويات الفرعية الطائفية والإثنية والمناطقية.

تتمثل أبرز المؤشرات التي تدعم إمكانية تحقق هذا السيناريو، في الخطوات السياسية والإدارية التي تم إنجازها خلال الأشهر الأولى من المرحلة الانتقالية، بما في ذلك:

- تشكيل حكومة انتقالية فعالة
- تأسيس مجلس الأمن القومي لضبط البنية الأمنية ضمن إشراف مدني
- إصدار إعلان دستوري مؤقت ينظم السلطات ويمهد لصياغة دستور دائم
- إطلاق مسار دمج الفصائل المسلحة ضمن جيش وطني موحد
- تحسن نسبي في الأداء الإداري والخدماتي رغم ضعف الموارد
- النجاحات الدبلوماسية في إعادة الانفتاح الإقليمي والدولي على السلطة الانتقالية

كما تعزز هذا السيناريو الديناميات المجتمعية الإيجابية، مثل:

- غلبة الشعور الوطني السوري رغم الضغوط الطائفية والإثنية
- عدم تشكل كيانات انفصالية رسمية -حتى الآن-
- وجود دعم إقليمي -رسمي على الأقل- لإسناد مشروع الدولة الوطنية

مع ذلك، يظل تحقق هذا السيناريو رهيناً بعدة شروط أساسية:

- الاستمرار في ضبط الأمن وإحباط محاولات زعزعة الاستقرار الداخلي
- تحقيق تحسن اقتصادي تدريجي ملموس يخفف الضغوط المعيشية
- إدارة التنوع المجتمعي بحكمة لتجنب إعادة إنتاج النزاعات الطائفية والإثنية

- تحييد التدخلات الخارجية التي تهدد وحدة البلاد (خاصة الاحتلال الإسرائيلي)

يحتاج هذا المسار أيضاً إلى بناء سردية وطنية جديدة، تتجاوز ثنائية خطاب الثورة والنظام، وتستند إلى مبادئ السيادة والمواطنة والعدالة الاجتماعية، بما يضمن دمج كافة المكونات السورية ضمن مشروع وطني واحد.

إذا تمكنت الحكومة الانتقالية والقوى الوطنية الداعمة لها من الحفاظ على هذا الاتجاه، وتعزيز دينامياته خلال الفترة القادمة، فإن سوريا ستكون أمام فرصة حقيقية للخروج من حالة النزاع المزمن، واستعادة مكانتها كدولة موحدة وفاعلة ومستقرة.

السيناريو الثاني: استمرار التشظي والنزاعات المجتمعية منخفضة الحدة

يفترض هذا السيناريو أن سوريا ستظل موحدة اسمياً كدولة معترف بها دولياً، لكنها عملياً ستعاني من حالة مزمنة من التشظي الداخلي، حيث تواصل مراكز نفوذ محلية أو مناطقية أو طائفية ممارسة مستويات متفاوتة من السيطرة الفعلية على الأرض، دون قدرة حقيقية للسلطة المركزية على بسط نفوذها الكامل.

بمعنى آخر، ستكون هناك دولة سورية رسمية، لكنها ضعيفة ومجزأة فعلياً في آليات السلطة والقرار.

تدعم هذا السيناريو عدة مؤشرات قائمة على أرض الواقع، منها:

- استمرار وجود قوى محلية مسلحة لم تندمج كلياً في مؤسسات الدولة الرسمية، رغم جهود الدمج وإعادة الهيكلة،
- صعوبة فرض سلطة مركزية متماسكة على المناطق الخارجة عن السيطرة، لا سيما في الشمال الشرقي تحت سيطرة قسد، وبعض المناطق الشمالية المحاذية للنفوذ التركي،
- النزاعات المحلية المتكررة ذات الطابع العشائري أو الطائفي أو المناطقي، ولو بدرجات عنف منخفضة،
- استمرار التدخلات الإقليمية والدولية (إسرائيل، الولايات المتحدة، روسيا، الخ) التي تعزز ديناميات الانقسام الواقعي.

اقتصادياً، قد يؤدي استمرار الأزمة الاقتصادية والمعيشية الخانقة إلى تعزيز الاعتماد المحلي على شبكات نفوذ اقتصادية مناطقية، مما يزيد من صعوبة إعادة بناء المركز السياسي الوطني.

اجتماعياً، تساهم التحركات الديموغرافية المحدودة، وتمركز بعض المكونات السكانية في مناطق محددة، في ترسيخ حالة العزلة المجتمعية، وهو ما تحذر منه أدبيات النزاعات المزمنة (Durable Inequality – Tilly).

سياسيًا، قد يؤدي ضعف التقدم في المسار الدستوري، أو الفشل في عقد مصالحة وطنية شاملة، إلى إطالة أمد المرحلة الانتقالية بشكل غير محسوم، مما يُبقي سوريا في حالة "انتقال دائم" دون استقرار نهائي.

ومع أن هذا السيناريو قد يبدو أقل كارثية من انفجار نزاع أهلي شامل، إلا أنه يحمل في طياته مخاطر كبيرة، أبرزها:

- تآكل الهوية الوطنية السورية بمرور الوقت
- تحويل النزاعات الكامنة إلى نزاعات مفتوحة في أي لحظة
- إضعاف موقع سوريا الإقليمي والدولي.

التحول نحو هذا السيناريو قد يحدث تدريجياً، إذا فشلت الحكومة الانتقالية في تحقيق تحسن اقتصادي ملموس، أو إذا لم تتمكن من تحقيق اختراقات سياسية في ملف المصالحة الوطنية وتعزيز شرعية المركز.

السيناريو الثالث: الانزلاق إلى نزاع أهلي جديد

يفترض هذا السيناريو أن الهشاشة البنيوية التي خلفتها عقود الاستبداد والحرب، والتي تفاقمت بفعل النزاع الاجتماعي المزمن، قد تؤدي في حال تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى انفجار دورة جديدة من العنف الأهلي الشامل في سوريا.

وفي هذا السيناريو، لا تقتصر النزاعات على نزاعات محلية محدودة أو نزاعات سياسية غير عنفية، بل تتطور إلى مواجهات مسلحة بين قوى مناطقية أو طائفية أو إثنية، مما يهدد وحدة البلاد بشكل خطير.

تدعم هذا السيناريو عدة مؤشرات مقلقة، منها:

- التدهور الاقتصادي والمعيشي، بما يغذي مشاعر الإحباط والغضب الشعبي، ويزيد من احتمالات الانفجار الاجتماعي.
- عدم تحقيق التقدم السياسي اللازم في ملفات المصالحة الوطنية، أو في إطلاق عملية سياسية جامعة تحظى بقبول واسع.

- النشاط المسلح لبعض الفصائل أو المجموعات المحلية، سواء لأسباب سياسية أو اقتصادية أو مناطقية.
- تصاعد النزعات الطائفية والإثنية في الخطاب العام على وسائل التواصل وغيرها، بما يغذي التوترات المتبادلة بين المكونات المختلفة.
- تدخلات خارجية سلبية (إسرائيلية، أمريكية، أخرى) تدفع نحو تصعيد النزاعات المحلية لخدمة أجندات إقليمية ودولية.

اجتماعياً، تحذر نظريات النزاعات الاجتماعية (Frances Stewart، Michael Mann) من أن المجتمعات التي تفشل في معالجة مظالم الهويات الفرعية وتفاوت الفرص الاقتصادية والسياسية تصبح معرضة باستمرار لدوامات متجددة من العنف، وهو ما يمكن أن يحدث في السياق السوري في حال استمرار التفاوتات البنيوية وتفاقم الانقسامات.

وفي هذا السيناريو، قد تتحول بعض المناطق إلى كانتونات مسلحة، وقد تعود مشاهد النزوح الجماعي والانهيار المؤسساتي، مما يعيد سوريا إلى مربع الفوضى والعنف الشامل، مع آثار كارثية على الصعيدين الداخلي والإقليمي.

مع ذلك، لا يبدو أن هذا السيناريو وشيكاً في المدى القصير، بفضل التماسك النسبي الذي أظهره المجتمع السوري بعد سقوط النظام، ووجود إرادة وطنية حقيقية لدى شريحة واسعة من السوريين لتجنب العودة إلى دوامة العنف، والحماس الذي تظهره السلطة الجديدة لتحقيق إنجاز ملموس في مختلف القضايا، والخطوات المفصلية التي تم اتخاذها حتى الآن.

غير أن استمرار الأزمات دون حلول فعلية، أو حدوث صدمات كبرى مفاجئة، قد يدفع الأوضاع نحو هذا المنحدر الخطير.

السيناريو الرابع: التسوية السياسية المفروضة خارجياً

يفترض هذا السيناريو أن سوريا قد تتجه نحو نوع من التسوية السياسية التي لا تنبع أساساً من إرادة السوريين الذاتية، بل تُفرض من خلال تفاهمات وتوازنات بين القوى الإقليمية والدولية المتدخلة في المشهد السوري.

في هذا السيناريو، لا يكون المسار الانتقالي نتيجة عملية سياسية سورية خالصة، بل حصيلة مساومات دولية–إقليمية، تنعكس على شكل ترتيبات سياسية وأمنية تُثبّت وضعاً هشاً، دون معالجة جذور النزاع المزمن.

تدعم هذا السيناريو عدة مؤشرات قائمة، منها:

- التدخلات الخارجية الكثيفة في الشأن السوري، لا سيما من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل وروسيا.
- المصالح المتضاربة إقليمياً (أمن إسرائيل، منع تمدد قسد، ضبط النفوذ الإيراني المتراجع) التي قد تدفع نحو فرض حلول وسط توازن هذه المصالح بغض النظر عن تطلعات السوريين.
- احتمالية وجود رغبة لدى بعض الأطراف الدولية في تجميد الوضع السوري عند حدوده الحالية دون الاستثمار الحقيقي في إعادة بناء الدولة أو المجتمع.
- ضعف البنية الاقتصادية والسياسية الداخلية، مما يجعل الأطراف السورية أكثر هشاشة وأقل قدرة على فرض إرادتها في أي تسوية قادمة.

في هذا السياق، قد يتم فرض صيغ من المحاصصة المناطقية أو الطائفية غير المعلنة، أو إعادة إنتاج مراكز نفوذ محلية خاضعة لرعايات خارجية، مع الإبقاء على سلطة مركزية ضعيفة تؤدي وظيفة التنسيق الشكلي، دون أن تكون قادرة فعلياً على بسط سيادتها الكاملة.

وتحذر أدبيات بناء الدول بعد النزاعات (مثل Hartzell & Hoddie) من أن التسويات المفروضة من الخارج، رغم قدرتها على تحقيق تهدئة نسبية مؤقتة، غالبًا ما تؤدي إلى إطالة أمد النزاعات المزمنة بدل إنهائها، لأنها لا تعالج الأسباب البنيوية للصراع، بل تديرها مؤقتاً.

مع ذلك، فإن تحقق هذا السيناريو قد يُنظر إليه من بعض القوى الدولية والإقليمية كـ "أهون الشرور" مقارنة بانفجار نزاع أهلي شامل، مما يجعله خياراً جذاباً لكثير من الفاعلين الخارجيين رغم مخاطره بعيدة المدى على وحدة سوريا واستقرارها الحقيقي.

عوامل الترجيح بين السيناريوهات

لا يتحقق أي من السيناريوهات المستقبلية لسوريا بطريقة تلقائية، بل يعتمد تحقق كل منها على مجموعة من العوامل المتداخلة التي تدفع المشهد السياسي والاجتماعي في اتجاهات معينة.

وفيما يلي أبرز العوامل الحاسمة التي ستؤثر في ترجيح مسار على آخر خلال السنوات القادمة:

1. الأداء السياسي والإداري للحكومة الانتقالية

يشكل نجاح الحكومة الانتقالية في إدارة المرحلة الحرجة، سواء عبر تحسين الأداء الخدمي، أو تثبيت الأمن، أو دفع المسار السياسي والدستوري إلى الأمام، عاملًا رئيسيًا في ترجيح سيناريو التعافي التدريجي.

وبالعكس، فإن فشل الحكومة في تحقيق إنجازات ملموسة سيسرع من تآكل الثقة ويزيد احتمالات الانزلاق نحو التشظي أو النزاع.

2. الوضع الاقتصادي والمعيشي

يبقى الوضع الاقتصادي حجر الزاوية في تحديد اتجاهات الاستقرار أو الانفجار.

تحسن نسبي في مؤشرات الاقتصاد والمعيشة (انخفاض البطالة، استقرار الأسعار، تحسين الخدمات) سيدعم سيناريو بناء الدولة الوطنية الجديدة.

أما التدهور أو تفاقم الأزمات المعيشية فسيزيد من احتمالات انفجار الاحتجاجات الاجتماعية، أو تصاعد النزاعات المناطقية، أو حتى الانزلاق نحو نزاع أهلي جديد.

3. الديناميات المجتمعية والهوية الوطنية

تعزيز الهوية الوطنية الجامعة، وإطلاق مشاريع مصالحة وعدالة انتقالية ذكية، يمكن أن يقلل من خطر النزاعات الطائفية والإثنية، ويدفع نحو مسار التعافي.

أما فشل إدارة التنوع، أو تصاعد الخطابات الطائفية والقومية الضيقة، فسيقود حتماً إلى استمرار التشظي وربما انفجار صراعات جديدة.

4. سلوك القوى الخارجية

تلعب التدخلات الخارجية دوراً مزدوجاً:

- دعم الحكومة الانتقالية سياسياً واقتصادياً يعزز فرص الاستقرار،
- أما تصعيد التدخلات السلبية (مثل دعم اجندات انفصالية أو تمردية، أو الاعتداءات على السيادة السورية، أو تحريك ملفات محلية طائفية أو مناطقية، الخ)، فيزيد من احتمالات الفوضى أو فرض تسويات لا تعبّر عن الإرادة الوطنية السورية.

5. التماسك الداخلي للسلطة الانتقالية والنخب الوطنية

قدرة النخب السياسية والمجتمعية السورية على التماسك، وتغليب منطق التوافق الوطني على الصراع الفئوي أو الشخصي، ستكون عاملاً حاسمًا في ترجيح سيناريو الاستقرار على سيناريو الانفجار.

بالعكس، فإن انقسام النخب وتصارعها سيفتح الطريق أمام التدخلات الخارجية والاضطرابات الداخلية.

استنادًا إلى مجمل التحولات التي شهدتها سوريا منذ سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر 2024، يبدو أن البلاد تسلك -ببطء ورغم التحديات- مساراً أقرب إلى سيناريو التعافي التدريجي وإعادة بناء الدولة الوطنية الجديدة.

في حين أن السيناريوهين الثاني والثالث (التشظي أو النزاع الجديد) يظلان مخاطر حقيقية إذا فشلت الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

أما السيناريو الرابع (التسوية المفروضة خارجياً)، فهو احتمال قائم لكنه لا يضمن معالجة الجذور البنيوية للنزاع السوري.

دروس واستنتاجات استراتيجية من تحليل السيناريوهات

يكشف تحليل السيناريوهات المستقبلية لسوريا في ضوء النزاع الاجتماعي المزمن والتحولات التي أعقبت سقوط النظام في ديسمبر 2024، عن واقع بالغ التعقيد، تتداخل فيه فرص إعادة البناء مع مخاطر الانزلاق مجددًا إلى أنماط من التشظي أو العنف.

أظهر عرض السيناريوهات الأربعة أن المسار السوري الحالي لا يخضع لحتميات ميكانيكية، بل يتشكل بفعل موازين دقيقة بين: الأداء الداخلي للحكومة الانتقالية، والضغوط المجتمعية، والديناميات الاقتصادية، وسلوك القوى الخارجية الفاعلة.

ورغم التحديات البنيوية والسياسية والاقتصادية العميقة، إلا أن المعطيات الواقعية تشير إلى أن سوريا تسلك -حتى الآن- مساراً أقرب إلى سيناريو التعافي التدريجي، وهذا مستند إلى مؤشرات إيجابية ملموسة رُصدت خلال الشهور التي أعقبت الانهيار السياسي للنظام السابق، أبرزها:

- **النجاح النسبي في تثبيت السلطة الانتقالية وإعادة تفعيل مؤسسات الدولة**

إذ تمكنت السلطة الحالية من ملء الفراغ الدستوري والإداري سريعاً عبر إعلان حكومة تصريف أعمال مؤقتة، ثم تفويض أحمد الشرع رئيسًا انتقالياً، وعقد مؤتمر الحوار الوطني الذي أنتج إعلانًا دستوريًا مؤقتًا نظم المرحلة الانتقالية، وصولًا إلى تشكيل حكومة انتقالية، والشروع في تأسيس مجلس تشريعي انتقالي.

- **تحسن أمني تدريجي بفضل إعادة هيكلة القوات الأمنية والعسكرية**

حيث سجلت المرحلة الانتقالية تحسنًا نسبيًا في مستويات الاستقرار الداخلي، مدعومًا بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية، وإطلاق مسار دمج الفصائل المسلحة ضمن وزارة الدفاع، بما ساهم في تقليص بؤر الانفلات الأمني، رغم استمرار بعض التحديات في المناطق النائية.

- **انفتاح دبلوماسي متزايد أعاد سوريا إلى محيطها الإقليمي والدولي**

تمكنت الحكومة الانتقالية من تحقيق انفتاح دولي ملحوظ، تمظهرت برفع علم سوريا مجددًا في الأمم المتحدة، واستقبال وفود دبلوماسية عربية وأوروبية، مما عزز شرعيتها الخارجية، وخفف من حالة العزلة السياسية التي عانت منها سوريا في العقد الماضي.

- **تقدم اقتصادي طفيف سمح باستمرار عجلة الحياة**

فعلى الرغم من استمرار العقوبات الأمريكية، فإن الأداء الحكومي خلال الفترة الماضية بالتوازي مع تخفيف بعض العقوبات الأوروبية، والدعم الإقليمي السياسي والاقتصادي، ساهم في تحقيق تحسن نسبي في بعض الخدمات العامة، مع تسجيل مؤشرات أولية على استعادة جزء من النشاط التجاري والخدمي، خصوصًا في بعض المراكز الحضرية.

- **تماسك الهوية الوطنية الجامعة دون تفكك رسمي**

رغم الضغوط الهوياتية الطائفية والإثنية، إلا أن البلاد لم تتفكك إلى كيانات منفصلة رسمية، ولا تزال هناك قاعدة اجتماعية واسعة تتمسك بمفهوم سوريا الموحدة، وهو مؤشر بالغ الأهمية على قابلية البناء الوطني رغم التحديات.

ومع ذلك، فإن هذا المسار يظل هشًا وقابلًا للنكوص، إذا لم تتمكن السلطة الانتقالية من مواصلة تحقيق تقدم ملموس في الملفات الاقتصادية والمعيشية والأمنية، وإذا لم تنجح في تحييد التدخلات الخارجية السلبية التي لا تزال تهدد مسار إعادة البناء الوطني.

في ضوء هذه المعطيات، تبرز **خمس استنتاجات استراتيجية رئيسية**:

1. **أولوية الاقتصاد**: لا يمكن تثبيت أي مشروع سياسي دون تحسين ملموس في الأوضاع المعيشية والاقتصادية للسكان.
2. **الحذر من نزاعات الهوية**: معالجة الهويات الفرعية تحتاج إلى سياسات إدماجية ذكية، لا إلى محاولات قسرية أو تجاهل للواقع الاجتماعي.
3. **تحييد التدخلات الخارجية**: استعادة القرار الوطني المستقل شرط أساسي لأي مسار تعافٍ طويل الأمد.

4. **توسيع قاعدة الشرعية السياسية**: عبر إنجاز مصالحة وطنية شاملة لا تقتصر على القوى المسيطرة، بل تشمل طيفاً واسعاً من القوى الاجتماعية والسياسية.
5. **إدارة المرحلة الانتقالي بواقعية**: تفادي التعجل في حسم الملفات الكبرى، مقابل البناء التدريجي المتراكم للمؤسسات والثقة العامة.

بكلمة أخرى، تملك سوريا اليوم فرصة حقيقية – وإن كانت صعبة وهشة – لكسر الحلقة المفرغة للنزاع المزمن، وبناء نموذج سياسي واجتماعي جديد، شريطة امتلاك الإرادة السياسية، والرؤية الوطنية، والقدرة المؤسسية على إدارة الانتقال التاريخي الذي دخلته البلاد بعد سقوط النظام.

IDRAK

الخاتمة: أين وصلنا في مسار الخروج من النزاع المزمن؟

تظهر هذه الدراسة أن النزاع السوري الذي انفجر عام 2011، وأدى إلى انهيار نظام بشار الأسد في ديسمبر 2024، ليس مجرد أزمة سياسية عابرة أو صراع على السلطة، بل هو تعبير عن نزاع اجتماعي مزمن تجذرت أسبابه في البنية العميقة للمجتمع والدولة منذ تأسيس الكيان السوري الحديث.

إن هشاشة الهوية الوطنية، وغياب العقد الاجتماعي الجامع، والتفاوتات الطائفية والإثنية والمناطقية، والتمييز البنيوي في مؤسسات الدولة، كلها عوامل صنعت بيئة مستدامة للنزاع، جعلت كل تحول سياسي عرضة لإعادة إنتاج الانقسام.

لم تبدأ مشكلات المجتمع السوري مع الثورة أو الحرب، بل كانت كامنة في طريقة بناء السلطة وعلاقتها بالمجتمع على مدى عقود.

وعليه، فإن حدث سقوط النظام السابق، رغم ضخامته، لم يكن كافياً لإنهاء النزاع، بل كشف عمق الأزمة البنيوية التي تحتاج إلى معالجة طويلة الأمد تتجاوز التغيير السياسي الظاهري.

في ضوء هذا التوصيف البنيوي العميق، تقف سوريا اليوم في موقع دقيق ومفصلي:

- من جهة، **نجحت السلطة الجديدة في ملء الفراغ السياسي والمؤسسي بسرعة نسبياً**، عبر تشكيل حكومة انتقالية، وإطلاق مسارات دستورية وأمنية جديدة، مما منع انهيار الدولة إلى فوضى شاملة أو تفكك رسمي إلى كيانات مستقلة.
- ومن جهة أخرى، **لا تزال جذور النزاع الاجتماعي المزمن فاعلة**: الضغوط الطائفية، الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، هشاشة الانتماء الوطني الجامع، واستمرار التدخلات الخارجية، كلها تحديات تثقل المرحلة الانتقالية.

واحدة من أكبر الأكاذيب التي حكمت المشهد السوري لعقود هي معادلة "الاستقرار مقابل السيطرة"، والتي روّجت لفكرة أنّ الاستبداد ضروري لمنع الفوضى. لكن ما أثبتته الوقائع أنّ هذه السيطرة لم تكن سوى غطاء لتمزيق النسيج الاجتماعي، وإقصاء الوعي المدني، وتحويل الدولة إلى ساحة احتكار، لا مجال شراكة.

الاستقرار الحقيقي لا يأتي من الإكراه، بل من العدالة. والسيطرة لا تنتج أمناً، بل خوفاً وانكفاءً. وهذه المعادلة تحتاج إلى قلب جذري، تبدأ بإعادة تعريف الدولة من كونها "مالكة للمجتمع" إلى كونها "مملوكة بإرادة مجتمعية".

كما أن تأسيس سردية الدولة الجديدة لا يمكن أن يكون مهمة السلطة الانتقالية وحدها، بل هو مسؤولية جماعية، تشمل:

- النخب الفكرية والسياسية، التي يقع على عاتقها تقديم تصورات جديدة غير مأزومة.
- المجتمع المدني، الذي يجب أن يُعيد بناء الثقة الأفقية بين المكونات.
- الجهات الإقليمية والدولية، التي ينبغي أن تتحوّل من أدوات استقطاب إلى شركاء في ضمان عملية سياسية عادلة ومستدامة.

بالاضافة الى دور الضحايا والناجين، وذوي الذاكرة الجريحة، الذي يجب ألا يُقصى أو يُختزل، بل أن يُدمج في العملية التأسيسية، بوصفه أحد أعمدة سردية الدولة الأخلاقية الجديدة.

سوريا اليوم ليست أمام "انتصار وطني ناجز"، ولا "انهيار شامل"، بل "**في قلب معركة إعادة التأسيس الوطني**"، فهي تعيش فرصة نادرة لإعادة بناء الدولة الوطنية الحديثة، لكنها في الوقت نفسه تواجه مخاطر حقيقية بإعادة إنتاج الانقسامات القديمة بأشكال جديدة.

بناءً على هذا الواقع المركب، يمكن استخلاص جملة من الدروس الكبرى التي ينبغي أن تشكل بوصلة لأي مشروع وطني سوري جديد:

1. **لا بناء للدولة بدون معالجة الجذور البنيوية للنزاع**: العدالة الاجتماعية، الاعتراف بالتعددية، وصياغة هوية وطنية جديدة، ضرورات لا يمكن تجاهلها.
2. **المصالحة الوطنية لا تعني المحاصصة الطائفية**: بل تستلزم مشروعًا اندماجيًا حقيقيًا يعيد تعريف الدولة كإطار جامع لكل مكوناتها.
3. **إعادة بناء المؤسسات تقوم على الكفاءة والشرعية الشعبية**: لا على الولاءات الضيقة أو الحسابات الفئوية.
4. **استعادة القرار الوطني شرط أساسي لاستدامة أي مسار داخلي**: تحييد التدخلات الخارجية ليس ترفًا سياسيًا بل ضرورة وجودية.
5. **إدارة المرحلة الانتقالية تتطلب رؤية واقعية طويلة النفس**: تدرك أن إعادة التأسيس الوطني عملية تراكمية معقدة، لا تحدث بقفزات سريعة أو حلول آنية.

لقد تمكنت سوريا حتى الآن من تفادي السيناريو الأسوأ (الانهيار الكامل)، لكنها لم تصل بعد إلى تحقيق السيناريو الأفضل: (استقرار وطني راسخ).

إن وعي السوريين بطبيعة هذه اللحظة التاريخية، وحاجتهم إلى بناء مشروع وطني جامع، هو الذي سيحدد ما إذا كانت سوريا ستنجح في الخروج من لعنة النزاع المزمن، نحو أفق دولة وطنية حديثة مستقرة، أم ستظل أسيرة دوامات الانقسام والصراع.

ملاحق

ملحق 1: أبرز المحطات منذ ديسمبر 2024

التاريخ	الحدث	تفاصيل
8 ديسمبر 2024	سقوط نظام بشار الأسد رسميًا	إعلان نهاية النظام السياسي السابق وبداية الفراغ السياسي المؤقت.
10 ديسمبر 2024	تشكيل حكومة تصريف أعمال برئاسة محمد البشير	خطوة أولى لملء الفراغ التنفيذي بشكل عاجل.
24 ديسمبر 2024	إطلاق مشروع دمج الفصائل المسلحة ضمن وزارة الدفاع	بداية إعادة هيكلة القطاع الأمني والعسكري.
29 يناير 2025	إعلان "يوم النصر" وتفويض أحمد الشرع رئيسًا انتقاليًا للبلاد	تأسيس شرعية سياسية جديدة لقيادة المرحلة الانتقالية.
20 فبراير 2025	انعقاد مؤتمر الحوار الوطني السوري	نقطة تأسيسية لوضع مبادئ المرحلة الانتقالية.
12 مارس 2025	تشكيل مجلس الأمن القومي السوري	إعادة بناء البنية الأمنية–العسكرية ضمن إشراف مدني.
20 مارس 2025	إصدار الإعلان الدستوري الانتقالي	وثيقة تنظيمية تحدد أسس السلطة الانتقالية.
29 مارس 2025	الإعلان عن تشكيل الحكومة الانتقالية الجديدة برئاسة أحمد الشرع	حكومة سياسية كاملة الصلاحيات لإدارة المرحلة الانتقالية.
26 أبريل 2025	رفع علم سوريا مجددًا في الأمم المتحدة	انتصار دبلوماسي بارز وتأكيد للشرعية الدولية للحكومة الانتقالية.

ملحق 2: مفاهيم وتعريفات

النزاع الاجتماعي المزمن (Protracted Social Conflict)

مفهوم طوّره إدوارد عازر في سبعينيات القرن العشرين، يُشير إلى نوع من النزاعات الممتدة التي تنبع من اختلالات بنيوية في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتشمل التهميش السياسي، والحرمان الاقتصادي، وإنكار الهوية، وانعدام التمثيل المتكافئ. يتميز هذا النزاع بطول أمده، وتعدد مستوياته (الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية)، وتداخله مع تدخلات خارجية تُعقّد حسمه أو احتوائه.

الدولة الوطنية الحديثة

نموذج للدولة ظهر في أوروبا بعد الثورة الصناعية، يقوم على عقد اجتماعي شرعي، واحتكار مشروع للعنف، ومؤسسات مستقلة، وهوية وطنية جامعة تتجاوز الانتماءات الأولية. وفي السياق العربي، لا سيما في سوريا، بقي هذا النموذج غير مكتمل، وغالباً ما تمثّل في شكل سلطوي يُخفي الهشاشة تحت مظاهر بيروقراطية.

الدولة السلطوية (Authoritarian State)

نظام حكم يُركّز السلطة في يد نخبة ضيقة أو فرد واحد، ويقمع الحريات العامة، ويُقصي التعددية، ويُخضع مؤسسات الدولة لاعتبارات أمنية وأيديولوجية. غالبًا ما تروّج هذه الدولة لفكرة الاستقرار بوصفه بديلاً عن المشاركة السياسية، وهو ما حدث في الحالة السورية تحت حكم البعث.

العدالة الانتقالية (Transitional Justice)

مجموعة من الآليات والمؤسسات التي تهدف إلى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان في سياقات ما بعد النزاع أو الاستبداد، وتشمل المساءلة القانونية، وكشف الحقيقة، وجبر الضرر، والإصلاح المؤسسي، والمصالحة المجتمعية. وهي ليست بديلًا عن العدالة، بل طريق خاص لتحقيقها في ظروف استثنائية.

العقد الاجتماعي (Social Contract)

مفهوم فلسفي–سياسي يشير إلى الاتفاق الضمني أو الصريح بين المواطنين والدولة، يحدّد بموجبه طبيعة السلطة، وحدودها، وحقوق الأفراد وواجباتهم. فغياب العقد الاجتماعي يُنتج حالة من الاغتراب واللانتماء، كما حصل في سوريا حين اختزلت السلطة الدولة، وقايضت الحماية بالولاء.

الهويات الفرعية والهويات الجامعة

- الهويات الفرعية: انتماءات أولية دينية، طائفية، إثنية، أو مناطقية، غالباً ما تشتدّ في لحظات النزاع أو غياب الاعتراف.

- الهوية الجامعة: الإطار الوطني المشترك الذي يضمّ كافة المكونات، ويستند إلى قيم المواطنة والمساواة والعدالة.

الفدرلة والتقسيم الواقعي

مفاهيم تشير إلى أنماط مختلفة من إدارة التعدد الجغرافي أو الهوياتي:

- الفدرلة: تقاسم قانوني ودستوري للسلطة بين المركز والأقاليم.
- التقسيم الواقعي: حالة أمر واقع تنشأ بفعل الحرب أو السيطرة العسكرية، دون شرعية سياسية أو عقدية.

IDRAK

المراجع

- Anderson, Benedict. Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism. Verso, 1983.
- Bayart, Jean-François. The State in Africa: The Politics of the Belly. Polity Press, 1993.
- Hartzell, Caroline, and Matthew Hoddie. Crafting Peace: Power-Sharing Institutions and the Negotiated Settlement of Civil Wars. Penn State University Press, 2007.
- Mann, Michael. The Sources of Social Power. Cambridge University Press, 1986–2012.
- Stewart, Frances. Horizontal Inequalities and Conflict: Understanding Group Violence in Multiethnic Societies. Palgrave Macmillan, 2008.
- Tilly, Charles. Durable Inequality. University of California Press, 1999.
- Zartman, I. W. (2007). Negotiating intractable conflicts. Paradigm Publishers.
- Halbwachs, M. (1992). On collective memory. University of Chicago Press.
- Woodward, S. L. (2002). Balkan tragedy: Chaos and dissolution after the Cold War. Brookings Institution Press.
- Gurr, T. R. (1970). Why men rebel. Princeton University Press.
- Kaufmann, C. D. (1996). Possible and impossible solutions to ethnic civil wars. International Security, 20(4), 136-175.
- Lake, D. A., & Rothchild, D. (1998). The internationalization of ethnic conflict. International Security, 21(3), 5-43.
- Rupesinghe, K. (1998). Civil wars and their resolution. In E. Wayne Nafziger, Frances Stewart, & Raimo Väyrynen (Eds.), War, hunger, and

displacement: The origins of humanitarian emergencies (Vol. 1, pp. 229-246). Oxford University Press.

- Fisher, R. J. (1997). Interactive conflict resolution. Syracuse University Press.
- Wallensteen, P. (2015). Understanding conflict resolution: War, peace and the global system. Sage.
- Call, C. T., & Cook, V. (2003). On fragile states: Conceptualization and consequences. Background paper for the World Bank's 2003 World Development Report.
- Lederach, J. P. (1997). Building peace: Sustainable reconciliation in divided societies. US Institute of Peace Press
- Mitchell, C. R. (2000). Gestures of conciliation: Factors contributing to successful olive branches. Palgrave Macmillan.
- Burton, J. W. (1990). Conflict: Resolution and prevention. St. Martin's Press.
- Chesterman, S., Ignatieff, M., & Kaldor, M. (Eds.). (2005). Ending wars: Why peacekeeping fails and how to succeed. Council on Foreign Relations Books.
- Fearon, J. D., & Laitin, D. D. (2000). Violence and the social construction of ethnic identity. International Organization, 54(4), 845-877.
- Collier, P., & Hoeffler, A. (2004). Greed and grievance in civil war. Oxford Economic Papers, 56(4), 563-595.
- Galtung, J. (1969). Violence, peace, and peace research. Journal of Peace Research, 6(3), 167-191.
- Stewart, F. (2000). Crisis prevention: Tackling horizontal inequalities. QEH Working Paper Series-QEHWPS041.

- Duffield, M. (2001). Global governance and the new wars: The merging of development and security. Zed Books.
- Sambanis, N. (2001). Do ethnic and non-ethnic civil wars have the same causes? Journal of Conflict Resolution, 45(3), 259-282.
- Addison, T., & Murshed, S. M. (2003). The fiscal dimensions of conflict and reconstruction. CSAE Working Paper Series-2003_07.
- Bloomfield, D., & Hayes, P. (2003). Reconciliation after conflict: A handbook. International IDEA.

- الجزيرة نت. "كيف سقط نظام بشار الأسد في 12 يومًا؟"، ديسمبر 2024.
- العربي الجديد. "سوريا بعد سقوط النظام: رسم خارطة المرحلة الانتقالية"، يناير 2025.
- BBC عربي. "تشكيل الحكومة الانتقالية في سوريا: الأسماء والمسارات"، مارس 2025.
- France24 عربي. "الرئيس السوري أحمد الشرع يعلن عن تشكيل مجلس الأمن القومي"، مارس 2025.
- وكالة الأناضول. "الرئيس السوري يصدر قرارًا بتشكيل مجلس الأمن القومي السوري"، مارس 2025.
- ويكيبيديا (نسخة موثقة). "Timeline of the Syrian Civil War (November 2024–present)."